ظاهرة الحمل على الموضع

قاسم محمد صالح ❖

تاريخ تقديم البحث : ٢٠٠٦/٣/٢٢ تاريخ قبوله للنشر : ٢٠٠٧/١/١٧

Abstract

The present study deals with the issue of placing grammatical diacritics on the appositive and parsing it on the basis of its original position as related to another noun which is followed by it in apposition and disregarding its pronunciation.

The study also distinguishes between this phenomenon and other similar ones such as placing diacritics according to pronunciation, meaning and self-delusion. Moreover, it discusses the disagreement among the grammarians with respect to the conditions they put to approve this phenomenon.

Ten syntactic issues which have been the opject of the grammarians interest and controversy show the aspects and branches of this phenomenon in addition to the grammarians view points about it. There include :

1. The appositives of the noun of "inna " and its "sisters".
2. The appositives of the noun of "laa" of exoneration.
3. The appositives of the single vocative.
4. The appositives of the complement of an extra preposition.
5. The appositives of the thing from which the exception is made.
6. The appositives of the opposed to a verbal noun.
7. The appositives of the opposed to the participle.
8. Appositives on the place of "faa", which occurs in the position of response to a request.
9. A case where apposition on the basis of position is obligatory.
10. Sentences that have a parsing position.

Various issues have been discussed within the section of the five appositives : attribute,

❖ أستاذ مساعد/ قسم اللغة العربية/ كليةالآداب/ جامعة جرش الأهلية/ الأردن

emphasis, substantive and the two branches of apposition, i.e., exploitative apposition and coordination.

Extracts from the Holy Qura'n Poems and sayings of the Arabs in the age of protest support a variety of syntactic view points in this respect.

Each controversial issue ends with a modest opinion of the researcher. Besides, the study arrives at the fact that the issue of placing grammatical diacritics on the appositive on the basis of its original position in relation to the word to which it is placed in apposition, has gained its significance from the rearrangement and correction of the syntactic rules by means of which some diacritics are placed wrongly, not following the common rules, in some texts.

There texts are taken from the Holy Qura'n and extracted from some poems representing various syntactic aspects. Finally, the researcher hopes that the present study has treated all the relevant issues of this phenomenon and discussed its various branches.

الملخص

ناقش البحث «ظاهرة الحمل» وميّز بينها وبين الظواهر الأخرى التي تماثلها، كظاهرة «الحمل على المعنى»، وظاهرة «الحمل على التوهم» وتضمن ثماني مسائل نحوية كانت مثار اهتمام النحاة واختلافهم، وقد تم مناقشة هذه المسائل في إطار التوابع الخمسة «النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف، بفرعيه : البيان والنسق»، كما أوضح البحث بأن هذه الظاهرة تكتسب أهميتها، في إعادة تنظيم وضبط القواعد النحوية، التي خرجت فيها الحركات الإعرابية في بعض النصوص، عن قواعدها المألوفة.

ظاهرة الحمل على الموضع

١. مقدمة:

إنّ موضوع الحمل على الموضع، من المواضيع الهامة في النحو، فهو يشمل مسائل متعددة، اختلف فيها النحاة، وتشعّبت آراؤهم، ولم يتوصلوا فيها إلى نتيجة حاسمة، ومما دفعني للكتابة فيه، تناثر مسائله ضمن أبواب نحوية متفرقة، وندرة الأبحاث فيها، ومن هذه المسائل: "تابع اسم إنّ وأخواتها، تابع اسم "لا" التبرئة، تابع المنادى المفرد، تابع المستثنى منه، تابع المضاف إلى المصدر، تابع المضاف إلى اسم الفاعل، تابع المجرور بحرف الجر الزائد، تابع المنصوب بـ "الفاء" الواقعة في جواب الشرط أو الطلب.

لا شك أن الفائدة ستكون كبيرة في تقصّي هذه المسائل، وجمعها من أبوابها النحوية المتفرقة، ومصادرها المختلفة، وتصنيفها ضمن باب واحد، هو باب "الحمل على الموضع، وتوضيح آراء العلماء ومذاهبهم النحوية، في كل مسألةٍ من هذه المسائل، واستيفاء كل ما يمكنني استيفاؤه من الشواهد القرآنية والشعرية لها.

إن مفهوم "الحمل على الموضع" كمصطلح نحوي، يقتصر على حمل الحركة الإعرابية للتابع على موضع المتبوع، وليس على لفظه، سواء كان التابع والمتبوع اسمين، أو فعلين، أو غير ذلك مما سيتم إيضاحه في ثنايا هذا البحث، وقد ورد لفظ "الموضع "في "لسان العرب" بمعنى المكان(١)، كما أقر النحاة الأوائل هذا المصطلح، منذ أيام الخليل، وسيبويه، وخرّجوا عليه ظاهرة عدم مطابقة التابع للمتبوع في الحركة الإعرابية، حيث لاحظوا: أن التابع لم يوافق المتبوع في حركته الإعرابية أحيانًا، واستدلّوا على ذلك بشواهد قرآنية وشعرية كثيرة، فكان لابدّ من ضبط تلك الشواهد، وشمولها في إطار القواعد النحوية، وكان "الحمل على الموضع" هو الإطار النحوي المناسب لاحتواء هذه الظاهرة، وتخريج شواهدها القرآنية والشعرية.

وثمّة نقطة لابدّ من الإشارة إليها، وهي تحديد مفهوم هذا المصطلح، لتداخله عند بعض النحاة مع مصطلحاتٍ أخرى، كالحمل على المعنى، والحمل على التوهّم"(٢)، ففي حين يجوّز الأشموني في تابع المستثنى بـ "غير"، مراعاة "الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى" في قولهم: "قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرو / وعمرًا "، فالجر على اللفظ، والنصب عنده على المعنى، لكنه استدرك على نفسه بقوله(٣):

"وظاهر كلام سيبويه، أنه من العطف على الموضع، بينما ذهب الشلوبين إلى أنه من باب "العطف على التوهم".

كما تداخلت في مفهوم ابن يعيش ظاهرتا الحمل على الموضع، والحمل على المعنى، في قول رؤبة: "مخافة الإفلاس واللّيانا"، وقول لبيد: "طَلَبُ المُعقِّب حقَّه المظلومُ".

يرى ابن يعيش(٤): بأن رؤبة نصب "اللّيانا" عطفًا على المعنى، وأن الشاعر رفع "المظلوم" عطفًا على المعنى كذلك، وكان قد روى عن صاحب الكتاب، أن نَصْبَ "الليان" كان حملاً على موضع المعطوف عليه "الإفلاس"، وكذلك كان رفع الصفة "المظلوم"، حملاً على موضع الموصوف "المعقب". وبذلك تشابه في ذهنه مفهوم الحمل على الموضع، والحمل على المعنى".

وذكر بأن (رؤبة) نصب "اللّيانا والقيانا"، حملاً على المعنى في قوله:

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس واللّيانا

يحسنُ بيْعَ الأصلِ والقيانا"(٥)

والتقدير: "بأني داينت بها حسانا، لأنني خفْت الإفلاس والمماطلة، ولأنه يحسن أن يبيع الأصلَ والقيانا".

ونلاحظ مثل هذا الاختلاف عند النحاة، في حمل تابع المنصوب بـ "الفاء" الواقعة في جواب الطلب، إمّا بالعطف على الموضع، وهو مذهب أبي علي الفارسي(٦)، أو على التوهم، وهو مذهب الخليل وسيبويه(٧)، وقد ظهر هذا الخلاف جليًا، في قراءة (وأكنْ) بالجزم في قوله تعالى: «فيقولَ ربّي لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدّقَ وأكنْ من الصالحين»(٨)

ولم يقتصر الخلاف بين النحاة، حول ظاهرة "الحمل على الموضع" عند هذا الحد، بل تجاوزوه إلى وضع شروط معينة تسوّغ قبولها، واختلفوا بينهم حول هذه الشروط، فبعض البصريين مثلاً، اكتفى بشرط واحد، هو اكتمال الخبر، وبعضهم وضع شروطًا أخرى، كوجود "المجوّز/ المحرز"، وأن يكون الموضع بحق الأصل، وأن يكون الطالب بالموضع ظاهرًا، وغير ذلك مما سيتم تفصيله في موضعه في هذا البحث.

أشار الدكتور عبد الفتاح حسن البجّة في كتابه "ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية" إلى بعض هذه المسائل ولكن ما ورد في الكتاب حول هذه الظاهرة لم يكن بحثا متخصصًا، يستقصي شواهدها القرآنية والشعرية، أو يستكمل جوانبها وأبعادها، فلم تنل هذه الظاهرة جّل تفكيره، واهتمامه، وإنما كانت عنواناً ضمن أحد عشر فصلا، شملها الكتاب، لاسيما أن المؤلف بحث في كتابه بشكل رئيس، موضوع "القياس في اللغة العربية"، وعرض لظواهر عديدة، ومتنوعة، منها : "ظاهرة الحمل على الموضع، كنماذج تطبيقية لموضوع" القياس"، كما اعتمد منهج الرواية، والجمع، الذي يشيع عادة في تأليف الكتب، ويفتقر إلى التعمق، والاستقصاء، والشمولية، ولست أقلل من الجهد الكبير، الذي بذله المؤلف في الكتاب، ولكن "ظاهرة الحمل على الموضع"، تحتاج إلى بحث متخصص، يستقصي جميع شواهدها، ويعرض لآراء النحاة، في كل مسألة من مسائلها، وهو ما ذهب إليه هذا البحث، الذي تخصص في دراسة هذه الظاهرة، حيث اتكأ البحث في ذلك، على جميع المصادر، والمراجع، التي أثبتها الباحث في نهاية بحثه، وأفاد منها، كما أفاد من كتاب "ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية".

إن هذا البحث لا يقلل من قيمة الدراسات السابقة، ولكنه يكملها، وستتبعه دراسات تكميلية أخرى، لباحثين آخرين، تكمل ما توصل إليه، فالعلم لا ينتهي في حدود دراسة معينة، ولا يحجر عليه في إطار جيل، أو زمن محدد، كما أنه لا يتوقف أمام عالم بعينه.

٢. شروط العطف على الموضع

اختلف النحويون الكوفيون والبصريون، حول هذه الظاهرة، فقال بعضهم : بجوازها دون شروط (٩)، واشترط آخرون، أن يكتمل المعنى قبل ذلك، كابن السراج (١٠)، والزمخشري (١١)، وابن يعيش

(١٢)، وابن مالك (١٣)، وروى ابن أبي الربيع، عن أبي العافية شرطين للحمل على الموضع (١٤):

أحدهما: أن يكون الطالب بالموضع ظاهرًا نحو: "ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا"، فالطالب بالموضع هو "ليس".

الثاني: أن يكون الموضع مما يجوز أن يظهر نحو: ليس زيدٌ قائمٍ ولا قاعدًا" فالموضع "بقائم"، وهو خبر "ليس" ظهر منصوبًا بعد حذف حرف الجر الزائد.

وجعل له أبو حيان الأندلسي ثلاثة شروط (١٥):

أحدها: أن يكون للاسم لفظ وموضع نحو: "إن زيدا قائمٌ وعمرا / وعمروٌ" فـ "زيدٌ " لفظه منصوب، وموضعه مرفوع بالابتداء قبل دخول "إنّ".

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، نحو: "هذا ضاربُ زيدٍ وأخاه" فنصب "أخاه"، على موضع "زيد"، لأنه معمول اسم الفاعل، وموضعه النصب والتقدير: "هذا ضاربٌ زيدًا وأخاه"، لأن الأصل في اسم الفاعل إعماله وليس إضافته، ولهذا لا يجوز العطف على معمول اسم الفاعل بالجر نحو: "هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه" لأن "زيدًا" منصوب بحق الأصل، وليس مجرورًا، ولهذا لا يعطف على موضعه بالجرّ.

الثالث: وجود المحرز/ المجوّز، وهو العامل الطالب للموضع، نحو قوله تعالى: «فقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيرُه» (١٦)

والتقدير: "مالكم إلهٌ غيرُه"، فـ "إله" مجرور لفظاً، مرفوع موضعا، على أنه اسم "ما" العاملة عمل "ليس"، و"ما"، هي المحرز/ المجوّز الطالب للموضع.

ووافق ابن هشام الأنصاري، والسيوطي، أبا حيّان الأندلسي، في الشرطين الثاني والثالث، وأضاف لهما ابن هشام شرطاً آخر، هو "ظهوره في الفصيح"، فهو يجوّز "مالقيت من رجل ولا امرأةٍ"، بجر "امرأة" على اللفظ، ونصبها على الموضع حيث يمكن إسقاط حرف الجر الزائد "مِن"، فيجوز: "ما لقيت رجلاً ولا امرأةً"، لأنه من الفصيح، فالعامل يتعدى إلى مفعوله بلا مساعدة ولكنه لا يجوّز، "مررت بزيدٍ وعمراً"، لأنه لا يجوز "مررت زيدًا"، بإسقاط حرف الجر لأن الفعل لازم، والعطف عليه ليس من الفصيح، ووافقه السيوطي على هذا الشرط، تحت مسمّى "إمكان توجه العامل"، مكرّرا ما استشهد به، ويعني بإمكان توجه العامل: قدرته على الوصول إلى مفعوله بنفسه.

وأجاز الأخفش، العطف على الموضع بلا شروط، مفضّلاً أن يكون بعد تمام الخبر، وأمّا الكسائي، فقد أجازه على الإطلاق، سواء ظهرت الحركة الإعرابية، أم لم تظهر، بخلاف الفرّاء، الذي اشترط لإجازته قبل اكتمال الخبر، عدم ظهور الحركة الإعرابية، فلم يكن يجيز "إنّ عبدَ الله وزيدٌ قائمان"، لظهور الحركة الإعرابية على اسم "إنّ"، ولكنه أجاز: "فإنّي وقيّارٌ بها لغريبُ"، وذلك برفع "قيّار"، عطفًا على موضع اسم "إنّ"، الذي لم تظهر عليه الحركة الإعرابية لأنه ضمير.

٣. جوانب ظاهرة الحمل على الموضع

صنّف ابنُ السّراج ظاهرة الحمل على الموضع، بحسب البناء والإعراب إلى صنفين(١٧):

الأوّل: اسم مفرد مبني، فالاسم المعرب لا موضع له، وهذا الصنف يشمل جميع الأسماء المبنية نحو: "إنّ هذا وزيدًا قائمان"، يكون "هذا" اسم إشارة مبنيا في موضع نصب اسم "إنّ"، وكذلك: "إنّ هذا قائمٌ

وزيدٌ"، يكون "زيدٌ" محمولاً على موضع "إنّ" مع اسمها.

الثاني: اسم عمل فيه عامل، أو جعل مع غيره بمنزلة اسم واحد، وهو أربعة أقسام:

أولاً: جملة عمل بعضها في بعض نحو: "زيدٌ أبوه قادم"، فجملة "أبوه قادم"، في موضع رفع خبر المبتدأ.

ثانيًا: اسم عمل فيه حرف، وهو ضربان:

الأوّل: يكون العامل فيه حرفًا زائدًا للتوكيد، وسقوطه لا يخلّ بالكلام نحو: "لست بقائمٍ ولا قاعدًا"، ولا يجوز العطف على الموضع الذي فيه حرف عامل إلاّ بعد تمام الكلام.

الثاني: أن يكون الحرف العامل غير زائد نحو قول الشاعر:

جِـــئْـني بمثْلِ بني بدرٍ لقـــومِـــهِمُ أو مِـــثْلَ أسْـــرةِ منظورِ بْنِ ســـيّـــارِ(١٨)

ويرى سيبويه، بأن العطف هنا على إضمار فعل، والتقدير "أو أعطني مثل أسرة منظور بن سيار".

ثالثًا: اسم بني مع غيره كـ"خمسةَ عشرَ"، وحكمه حكم المبني المفرد، ويكون نصبه على اللفظ، ورفعه حملاً على الموضع نحو: "لا رجلَ وغلامًا/ غلامٌ لك"، ويكون العطف هنا على موضع العامل والمعمول، لأنهما معاً من حيث تركيبهما كالشيء الواحد.

رابعًا: ما عطف على شيءٍ موصول، لا يتم إلاّ بصلته، والأشياء التي يعطف عليها مع صلتها هي: "مَنْ، ما، الذي" وكذلك "أن" مع المضارع الذي يؤوّل بالمصدر نحو:

"جاء مَنْ في الدار وزيدٌ"، و"أخرجت ما في الدار وزيدًا" و"عجبت من أن يقوم زيدٌ وقعودِك"، والتقدير: "عجبت من قيام زيدٍ وقعودِك".

وصنّف ابن عصفور ظاهرة الحمل على الموضع، من حيث الحركة الاعرابية إلى ستة أصناف:(١٩)

(١) صنفٌ لفظه نصبٌ، وموضعه رفع، ومثاله اسم "إنّ"، و"لكنّ"، ولا" التبرئة، نحو قوله تعالى: «إنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه»(٢٠)

بنصب "رسوله" على اللفظ، ورفعه على الموضع، حيث ذكر أبو حيان الأندلسي (٢١) :

"وقرأ ابنُ أبي اسحاق، وعيسى بن عمر، وزيدُ بن علي(ورسولَه) بالنصب، عطفا على لفظ اسم "إنّ"، وأجاز الزمخشري أن ينتصب على أنه مفعولٌ معه، وأمّا قراءة الجمهور بالرفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف، ومن أجاز العطف على موضع اسم "إنّ" المكسورة، أجاز ذلك مع "أنّ" المفتوحة، ومنهم من أجازه مع المكسورة، ومنعه مع المفتوحة، و قرئ بالجر شاذا".

ونحو قول الشاعر:

لا نســبَ الــيــــــــــوم ولا خــلّــةٌ اتــسـع الخـــــــرق عـلـى الـراقـع (٢٢)

بنصب "خلّة" على اللفظ، ورفعها على الموضع.

(٢) وصنفٌ لفظه رفعٌ، وموضعه نصب، وهو المنادى المبني على الضم، نحو قوله تعالى: «يا جبالُ أوّبي معه والطيرُ»(٢٣)

(٣) وصنفٌ لفظه خفضٌ، وموضعه نصب، وهو الاسم المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه، بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: "هذا ضاربُ زيدٍ غدًا وعمروٍ / وعمرًا"، بخفض "عمرو" على اللفظ، ونصبه

على الموضع، ونحو قول الشاعر:

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عونِ بنِ مخراقِ (٢٤)

بخفض "عبد" على اللفظ، ونصبه على موضع "دينار"

(٤) وصنفٌ لفظه خفضٌ، وموضعه رفع، وهو كل اسم مخفوض بإضافة مصدر فعل لا يتعدّى إليه، نحو: "يعجبني قيام زيدٍ وعمروٌ".

(٥) وصنفٌ لفظه خفضٌ وموضعه قد يكون رفعًا، وقد يكون نصبًا، وهو كل اسم مخفوض بإضافة مصدر فعل متعدٍّ إليه نحو قول الشاعر:

قد كنت داينتُ بها حسّانا مخافةَ الإفلاسِ واللّيانا (٢٥)

ونحو قول الشاعر:

معاويَ إننا بشرٌ فأسجحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا(٢٦)

وذلك بنصب "اللّيان" على موضع "الافلاس"، ونصب "الحديد" على موضع "الجبال"

(٦) وصنفٌ لفظه رفعٌ، وموضعه جزم، وهو الفعل المرفوع بعد الفاء في الجواب، نحو قوله تعالى: «فيغفرُ لمن يشاء ويعذّبُ من يشاء»(٢٧)

برفع "يعذب" على لفظ (فيغفر) وجزمه على موضع "الفاء". وقوله تعالى: «وإنْ تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفّرُ عنكم من سيئاتكم» (٢٨)

بجزم (يكفّر) على موضع "الفاء" لأنها في موضع جزم جوابًا للشرط وقوله تعالى: «من يضلل اللهُ فلا هادي له ويذرُهم في طغيانهم يعمهون»(٢٩)

بجزم (ويذرهم) عطفًا على موضع الفاء الواقعة في جواب الشرط.

٤. مسائل الحمل على الموضع

أشار الدكتور عبد الفتاح حسن، في كتابه "ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية"، إلى بعض هذه المسائل (٣٠)، ولكنه لم يستكملها، ولم يستوف بيانها، حيث فاته أن يذكر ظاهرة الحمل على موضع "الفاء" الواقعة في جواب الشرط، و أوجز في الشواهد القرآنية الشعرية.

المسألة الأولى: توابع اسم "إنّ وأخواتها".

تشعّب الخلاف حول هذه المسألة في ثلاثة اتجاهات:

الأوّل: حمل التابع على موضع اسم "إنّ" وموضعه الرفع على الابتداء.

وهو مذهب ابن الحاجب معلّلاً ذلك بأنّ لفظ "إنّ" لا يغيّر معنى الجملة، فهي كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها إلاّ للتأكيد(٣١)، تمامًا كالباء"في"بحسبك زيدٌ" و"مِنْ" في "ما في الدار من رجل"، ووافقه الاستراباذي النحوي(٣٢)، والجامي(٣٣)، في شرحيهما على "كافيته في النحو"، وابن مالك في شرح الكافية الشافية(٣٤)

وأما سيبويه "فقد ذهب إلى حمل التابع على موضع "إنّ مع اسمها" فقال: "هذا باب ما يكون محمولاً على "إنّ"، فيشاركه اسمها، ويكون محمولاً على الابتداء(٣٥)"، واستشهد بقوله تعالى: «إنّ الله

بريءٌ من المشركين ورسولُه»(٣٦)

وبقوله تعالى: «ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام والبحرُ يمدّه من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله»(٣٧)

وبقول الشاعر:

إنّ الخلافةَ والنبوةَ فيهمُ والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ(٣٨)

وذلك في قراءة من قرأ برفع (رسوله) و(البحر) و"المكرمات" حملاً على موضع "إنّ" مع اسمها.

وذهب ابن السّراج مذهب سيبويه، "وغلّط الذين حملوا التابع على موضع اسم "إنّ" وحده، لأن اسمها معرب، والمعرب لا موضع له، فكيف يحمل على موضعه بالرفع؟" (٣٩)

وذهب مذهب سيبويه كذلك، المبرّد(٤٠)، والزّجاجي(٤١)، وأبو علي الفارسي(٤٢)، والبطليوسي (٤٣)، والزمخشري(٤٤)، وابن أبي الربيع(٤٥)، وحجّتهم بأنّ اسم "إنّ" لو كان وحده مرفوعَ الموضع، لكان وحده مبتدأ، والمبتدأ عندهم مجرّدٌ من العوامل، واسم "إنّ" ليس مجردًا من العوامل لأنها دخلت عليه.

وذهب بعض المحققين من النحويين، إلى عدم جواز العطف على الموضع بدون "محرز/ مجوّز"، ومنهم أبو حيان الأندلسي، وابن أبي العافية، وابن هشام الأنصاري، والسيوطي، وقد تم ذكر ذلك مفصّلاً في الفقرة الثانية / شروط الحمل على الموضع.

وأوافق مذهب الخليل وسيبويه، في حمل التابع على موضع "إنّ" مع اسمها، لأنّ موضعهما معًا الابتداء، ولا موضع لاسمها وحده لأنه معرب، والاسم المعرب لا موضع له، وكذلك فإنّ المبتدأ مجردٌ من العوامل، واسم "إنّ" ليس كذلك، لأنها دخلت عليه.

الثاني: حمل التابع على الموضع قبل اكتمال الخبر أو بعده:

لقد أجازه جمهور البصريين بعد اكتمال الخبر، وامتنعوا عن إجازته قبل ذلك، بخلاف الأخفش، الذي أجازه قبل تمام الخبر، ورجّحه بعد تمامه فقال (٤٦): "ولكنه إذا جعل بعد استيفاء الخبر أحسن وأكثر"، وعلّة عدم جوازه قبل إكتمال الخبر عند البصريين، اجتماع عاملين هما: الابتداء، و"إنّ".

وتشدّد بعض البصريين في عدم إجازته من غير مجوّز، كابن عصفور، حيث قال (٤٧): "لا يجوز الحمل على الموضع بعد الخبر ولا قبله، لأن الحمل على الموضع لا يقاس إلاّ حيث يكون له مجوّز، وإن سمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه".

وذهب السيوطي مذهب ابن عصفور حيث قال (٤٨): "فلا يجوز "إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان" لأن الطالب لرفع "عمرو" هو الابتداء، وهو التجرّد، وقد زال بدخول "إنّ"، ولا يجوز أيضاً "إنّ زيدًا قائمٌ وعمرو"، بالعطف على الموضع، لعدم وجود المجوّز".

أمّا الكوفيون وبعض البصريين، فقد ذهبوا إلى جوازه قبل تمام الخبر وبعده، لأنهم لم يشترطوا وجود المجوّز، بخلاف الفراء، الذي اشترط أن يكون اسم "إنّ" مبنيًا، فلا تظهر عليه الحركة الإعرابية (٤٩)، فرفع قوله تعالى: (والصابئون)، عطفًاعلى موضع (الذين)، في الآية: «إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى»(٥٠)

لأن (الذين) مبنيٌّ، فيكون على هيئة واحدة، في رفعه، ونصبه، وخفضه، وذكر بأنه لا يستحبّ أن

يقول: "إن عبدَ الله وزيدٌ قائمان"، لأنّ حركة الإعراب ظاهرة على اسم "إنّ"، واستشهد الفرّاء بقول الشاعر:

فـــمـنْ يكُ أمـــسى بالمدينة رَحْلُه فـــإنيّ وقـــيّـــارٌ بهـــا لغـــريبُ (٥١)

حيث أجاز عطف "قيار" بالرفع على موضع اسم "إنّ" قبل تمام الخبر، لأن اسمها ضمير مبني، لم تظهر عليه الحركة الإعرابية.

واستشهد الكوفيون على صحّة مذهبهم بقول العرب: "إنك وزيدٌ ذاهبان" و"إنهم أجمعون ذاهبون".

وكان الخليل وسيبويه، قد خرّجا قوله تعالى: (والصابئون) على التقديم والتأخير، فكأنه ابتدأ (والصابئون) بعد مضيّ الخبر (٥٢)، ومثله عندهما قوله تعالى: (والجروحُ قصاصٌ) في الآية: «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين.... والجروحُ قصاص»(٥٣)

قال سيبويه: "إعلمْ أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: "إنك وزيدٌ ذاهبان" و"إنهم أجمعون ذاهبون"، وذلك أن معناه معنى الابتداء (٥٤)، فيُرى أنه قال "هم" كما قال الشاعر:

بدا ليَ أنّي لستُ مـــدركَ مـــا مـــضى ولا ســابقٍ شـيـئًـا إذا كـان جـائـيـا (٥٥)

بجرّ "سابق" على توهم وجود الباء في خبر "ليس".

وعلّل ابن السّرّاج، ضرورة اكتمال الخبر قبل العطف على موضع اسم "إنّ"، "لأن العطف على اسمها قبل اكتماله، يعني أن الخبر سيكون لمرفوع ومنصوب، وهذا مستحيل" (٥٦).

وأوافق مذهب ابن السراج، في أنّ الاتباع على موضع اسم "إنّ" قبل تمام الخبر لا يجوز، لأنّ الخبر سيكون لمنصوب ومرفوع، فاسمها منصوب بها، وهو معها في موضع الرفع على الابتداء، أمّا إذا تمّ الكلام، فإنه بعد ذلك يجوز العطف على اللفظ والموضع.

الثالث: جواز الحمل بالرفع على موضع الابتداء مع بعض أخوات "إن" دون بعضها الآخر

ذكر ابن مالك في ألفيته: (٥٧)

وجـــائـزٌ رفـــعـك مـــعـطـوفـــا عـلـى مـنـصـــوب "إنّ" بـعـــد أن تـسـتـكـمـــلا

وأُلحَـــــــــقَـتْ بِ "إنّ" "لـكـنّ، وأنّ" مـن دون "لـيـتَ" "ولـعـلّ" وكـــــــأنّ"

ذكر المبرد : (٥٨)

"فكل ما كان جائزا في "إنّ" و"لكنّ"، من رفع أو نصب، فهو جائز مع "كأنّ" و"ليت" و"لعلّ"، إلا الحمل بالرفع على موضع الابتداء، فإن هذه الحروف خارجة عن موضع الابتداء، لأنها غيرت معناه، ف"ليت" تفيد التمني، و"لعلّ" تفيد الترجي، و" كأنّ" تفيد التشبيه، وبذلك زال معهن الابتداء، ولم يجز الحمل عليه".

وتساءل الأنباري حول جواز العطف بالرفع على موضع "إنّ" و"لكنّ" دون سائر أخواتهما فقال : (٥٩) "لأنهما لم يغيرا معنى الأبتداء، بخلاف "ليت" و"لعلّ" و"كأنّ" لأنه يتغير معهن معنى الابتداء".

وذهب الحيدرة اليمني : (٦٠) الى جواز العطف بالرفع على موضع "إن" المكسورة بعد اكتمال الخبر بلا خلاف، وعلى موضع "أن" المفتوحة بخلاف، وعلى موضع "لكنّ "، وهو ضعيف، وأما العطف بالرفع

على موضع "كأنّ" و"ليت"و"لعلّ " فإنه لايكون وإنما يعطف على الإسم معهنّ بالنصب على اللفظ.

وذكر ابن يعيش: (٦١)

"يجوز العطف بالرفع على موضع "لكنّ " كما جاز في "إنّ " بخلاف "كأنّ" و"ليت" و"لعلّ" لأنه يتغير معهنّ معنى الابتداء".

وحدد ابن عصفور مذاهب بعض النحاة في هذه المسألة فقال: (٦٢)

وأمّا أهل الكوفة و بعض البصريين، فإن الاتباع عندهم فيما عدا "إنّ" و"لكن" يكون بالنصب على اللفظ ليس إلا، لأنها حروف غيرت معنى الابتداء، و أمّا "إنّ"و"لكنّ" فإنه يجوز أن يتبع اسمهما قبل الخبر على مذهب الكسائي بالنصب على اللفظ والرفع على الموضع، قياسا على ما سمع من قولهم : "إنّهم أجمعون ذاهبون"، بالرفع على موضع إن قبل دخولها، كما يجوز ذلك على مذهب الفراء، إذا كان اسم "إنّ" مبنيا فإنه يجوز الاتباع بالنصب على اللفظ، والرفع على الموضع، أمّا إذا كان الاسم معربا، فإن الاتباع لا يكون إلا بالنصب على اللفظ.

وأشار السلسيلي (٦٣) إلى أن "أنّ" المفتوحة، مثل "إنّ" و"لكنّ" في جواز رفع المعطوف معها على الابتداء، إذا تقدمها علم نحو قول الشاعر : (٦٤)

وإلا فـــــاعلـمـــــوا أنّـا وأنـتـمْ بغـــاةٌ مـــا بقـــينـا في شـــقـــاق

أو معناه : نحو قوله تعالى : (٦٥)

«و أذان من الله و رسولِه إلى الناسِ يوم الحجِّ الأكبر أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه».

بنصب (رسوله) على اللفظ، ورفعه حملا على الابتداء.

وكان الرضي الإستراباذي النحوي قد خالف سيبويه في مسألة العطف بالرفع على موضع اسم "أنّ" المفتوحة (٦٦)، وأخذ بمذهب أبي سعيد السيرافي، فكلاهما لا يجوّز العطف على موضع اسمها بالرفع، لأن الابتداء لم يبق معها، بل تكون مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد، "مرفوعٍ أو منصوبٍ، أو مجرور"، (٦٧)

أشار ابن عصفور إلى أنّ نحاة الكوفة وبعض البصريين يذهبون إلى عدم جواز الاتباع بالرفع على موضع الابتداء، مع "كأنّ" و"ليت" و"لعلّ"، و حجتهم في ذلك أن هذه الحروف غيرت معنى الابتداء، ولذلك فإنّ الاتباع يكون معها على اللفظ وليس على الموضع، وهو رأي جمهور النحاة، واتفق معه.

كما أشار الحيدرة اليمني إلى جواز الاتباع بالرفع على موضع "إنّ" المكسورة بلا خلاف، وعلى موضع "أنّ" المفتوحة بخلاف، وعلى موضع "لكنّ"، وهو ضعيف، واتفق في هذا مع رأي ابن مالك في جواز الاتباع بالرفع على موضع "إنّ" المكسورة، و"أنّ" المفتوحة، و"لكنّ"، بعد استكمال الخبر لأن هذه الحروف لا يتغير معها معنى الابتداء.

المسألة الثانية: توابع اسم" لا".

اختلف النحويون في إعراب تابع اسم "لا"، سواء كان التابع نعتًا، أو عطفًا، أو بدلاً، وفصّلوا القول في نوع اسمها، إنْ كان مفردًا نكرة، أو مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، وهل هي متصلة باسمها، أو منفصلة عنه، أو كان المعطوف على اسمها، متصلاً بها، أو منفصلاً عنها.

وقد أجاز سيبويه في نعت اسمها، إذا كان مفردًا، نكرةً، متصلاً بها، ثلاثة أوجه: (٦٨)

أحدها: البناء على الفتح نحو: "لا غلامَ ظريفَ لك"، فـ "ظريف"، نعت لـ "غلام" على اللفظ، وهو مبنيّ معه على الفتح.

الثاني: النصب مع التنوين نحو: "لا غلامَ ظريفاً لك" فـ ظريف" نعت لـ "غلام" على اللفظ، وهو منصوب.

الثالث: الحمل على موضع المنفي نحو: "لا غلامَ ظريفٌ لك"، فـ "ظريف"، نعت للنافي والمنفي على الموضع، وموضعهما الابتداء، ومثله: "لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ"، رفعوا النعت على الموضع، وكذلك قولهم في المضاف: "لا مثله أحدٌ"، و"لا كزيدٍ أحدٌ"، رفعوه حملاً على الموضع.

ومثله في العطف على موضع المنفي قول ذي الرّمّة:

بهـــا العينُ والآرامُ لا عِـــدَّ عندها ولا كـــرعٌ إلاّ المغـــارات والرَّيْلُ (٦٩)

والشاهد فيه، رفع "كرع"، عطفاً على موضع "لا" مع اسمها. وكذلك قول الشاعر:

هذا لعـــمـــركمُ الصَّـــغـــارُ بعـــينه لا أمَّ لـي إن كـــــــان ذاك ولا أبُ (٧٠)

والشاهد فيه، عطف "أب"، على الموضع المرفوع بالابتداء.

وكذلك فإنّ "لا" في مذهب سيبويه، "تعمل في النكرات فقط، ولا تعمل في المعارف"، فمن ذلك قولهم:(٧١) "لا غلام لك ولا العباسُ"، فـ "العباس"، محمولٌ على الموضع المرفوع بالابتداء.

وذهب مذهب سيبويه، ابنُ معطٍ (٧٢)، وابنُ مالك (٧٣)، وابنُ يعيش (٧٤)، وابنُ الناظم (٧٥)، وابنُ عقيل (٧٦). بخلاف السلسيلي (٧٧)، حيث ذهب إلى أن صفة اسم "لا" تنصب أو ترفع مطلقاً، سواء كان الاسم مفرداً، أو مركباً، وسواء اتصلت الصّفة أو انفصلت، فتقول: "لا رجلَ ظريفاً / ظريفٌ"، و"لا غلامَ رجل ذكياً / ذكيٌّ" عندنا".

وذكر السّلسيلي أيضاً: بأن الصفة قد تجعل مع الموصوف ك، "خمسةَ عشرَ"، إنْ أُفردا، أو اتّصلا، نحو: "لا رجلَ ظريفَ عندنا"، و"لا رجلَ في بيتنا ظريفَ موجودٌ"، خلافاً لابن برهان، حيث ذهب إلى أن صفة اسم "لا"، لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركباً، وأن رفعها دليل على إلغاء "لا"، وأضاف: بأن البدل الصالح لعمل "لا"، يجوز فيه الرفع، والنصب، وصلاحية عمل "لا" في النكرات، وليس في المعارف، "لا أحد فيها رجلاً ولا امرأةٌ"، و"لا مال لك ديناراً ولا درهماً / درهمٌ"، برفع "رجل"، و"دينار، ونصبهما، فأما النصب، فعلى مراعاة عمل "لا"، إذ هو صالح في المثالين لعملها، وأما الرفع، فعلى مراعاة الابتداء، أمّا إذا لم يصلح لعملها، تعيَّن رفعه، نحو "لا أحد فيها زيدٌ ولا عمرٌو"، وكذلك، فإن المعطوف نسقاً إذا لم يصلح لعملها، فإنه يتعين رفعه على الابتداء، نحو "لا غلامَ فيها ولا زيدٌ".

وخالف ابن عصفور، سيبويه، في عدم جوازه الإتباع على الموضع، إذا كان النعت مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف (٧٨)، حيث أجاز سيبويه النعت على موضع المضاف نحو: "لا مثله أحدٌ"، كما خالف سيبويه في هذه المسألة ابنُ برهان أيضاً (٧٩)، ووافقهما في ذلك ابن الخبّاز، حيث ذهبوا "إلى أن صفة المضاف، والشبيه بالمضاف، لا تكون إلاّ معربة" (٨٠)، وذهب ابن برهان إلى أن رفع تابع اسم "لا" في قولهم: "لا غلام ظريفٌ"، دليلٌ على أن "لا" غير عاملة في الاسم، ولا في الخبر، بل هي ملغاة، ويكون الخبر المقدّر مرفوعًا بكونه خبر المبتدأ، فلو عملت النصب في المبتدأ، وهي مغيّرة لمعنى الابتداء،

لكانت مثل "ليت" و"لعلّ" و"كأن"، فلم يجز رفع تابع اسمها مثلهنّ، لانتفاء معنى الابتداء معهنّ جميعًا"(٨١).

وأوافق مذهب سيبويه، في حمل التابع على موضع "لا مع اسمها"، إذا كان ذلك الاسم مفردًا، نكرة، ومتّصلاً بها، ولكنني أخالف مذهبه في الحمل على موضع المضاف، نحو قولهم: "لا مثله أحدٌ"، و"لا كزيد أحدٌ"، متفقًا في ذلك مع مذهب ابن عصفور، وابن برهان، وابن الخبّاز"، وذلك لأن المضاف معرب، والمعرب لا موضع له عند ابن السّراج، إضافةً إلى أنّ شاهدي سيبويه، يمكن حملهما على التقديم والتأخير، كقوله تعالى: (لا فيها غول) (٨٢) فـ "لا" غير عاملة، لأنه قد فُصِلَ بينها وبين اسمها بالجار والمجرور، وإلى ذلك ذهب الفراء في "معاني القرآن"(٨٣)، ومكي بن أبي طالب القيسي في "مشكل إعراب القرآن"(٨٤)، ويمكن تقدير الخبر مقدمًا في "لا مثله أحد"، كقول الشاعر:

فأصبحوا قد أعادَ الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرُ(٨٥)

ويمكن تقدير الخبر مقدمًا كذلك، في "لا كزيد أحدٌ"، كما في قوله تعالى: (لا فيها غولٌ)، على التقديم والتأخير، وليس حملاً على موضع "لا" مع اسمها.

المسألة الثالثة : توابع المنادى المفرد.

يقصد بتوابع المنادى: "النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف بفرعيه: البيان، والنسق، وهذه التوابع قد تحمل على لفظ المنادى، وتأخذ حركة الرفع، وقد تحمل على موضع المنادى، فتأخذ حركة النصب، وقد ذهب سيبويه إلى أن نعت المنادى المفرد باسم مفرد، يجوز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع، معللاً الرفع، بأنه صفة لمرفوع، والنصب، بأنه صفة لمنصوب"(٨٦).

فإذا كان تابع المنادى المفرد توكيدًا لَه، فقد ذكر سيبويه بأنه سأل الخليل "يا زيدُ نفسَه"، ويا تميمُ كلَّكم" بنصب "نفسه"، و"كلّكم" فأجابه بأن هذا نَصْبٌ، كقولك: "يا زيدُ ذا الجمّة"، وأما قولهم: "إنّهم أجمعون" و"أجمعين ذاهبون" فإنه يجوز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع" (٨٧).

وإذا كان تابع المنادى معطوفًا عليه عطف بيان، فقد ذكر سيبويه بأنه سأل الخليل عن قول العرب: "يا أخانا زيدًا أقبل" فأجابه: "بأنهم عطفوا "زيدًا"على المنصوب قبله "أخانا" فصار نصبًا مثله وهو الأصل، وأنه سأله عن قولهم: "يا أخانا زيدُ" فأجابه بأنه بمنزلة "يا زيدُ" (٨٨).

وإذا كان تابع المنادى معطوفًا عليه عطف نسق، وكان معرّفًا بـ "أل" نحو قولهم: "يا زيدُ والنّضرَ" بنصب المعطوف، فإن سيبويه قد روى عن الخليلِ (٨٩): بأن ذلك من المواضع التي يردّ فيها الشيء إلى أصله، ولكن أكثر العرب يرفعونه حيث قرأ الأعرج برفع (الطير) في قوله تعالى: «يا جبالُ أوّبي معه والطيرُ»(٩٠)

وذكر بأنه القياس، لأنك لا تنادي رجلاً فيه "أل"، بـ "يا"، تقول: "يا أيها الرجلُ وزيدٌ" و"يا أيها الرجلُ وعبدَ اللهِ"، فـ "زيد"، و"عبد الله"، محمولان على "يا زيدُ"، و"يا عبدَ الله"، وقد اختلف النحاة في المعطوف على المنادى، إذا كان معرّفًا بـ "أل"، "فالنصب مذهب أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبي عمر صالح بن إسحاق الجرمي، والرفع مذهب الخليل، وسيبويه، وأبي عثمان المازني" (٩١) وأمّا المبرّد، فقد ذهب مذهبًا ثالثًا وسطًا بينهما، "حيث اختار الرفع، إذا كان التابع علمًا

نحو "يا زيدُ والعباسُ"، واختار النصب إذا لم يكن التابع علمًا، نحو "يا زيدُ والرجلَ" (٩٢).

وذهب ابن مالك، مذهب سيبويه، في تابع المنادى المضموم، والمنصوب، وعطف النسق المعرّف ب، "أل" (٩٣)، و لكنه خالف الأنباري، في تجويزه رفع صفة المضموم، إذا كانت مضافة، نحو (يا زيدُ بنُ عمرو"، بضم نون "ابن"، الواقعة بين علمين، حيث أشار إلى ذلك بقوله:

"واعْصِ مَنْ رَفْعًا نَقَلْ"، واعتبره من الشاذ الذي لا يلتفت إليه" (٩٤).

وذكر ابن مالك: أن أبا عثمان المازني، أجاز "يا زيدُ وعمرًا"، و"يا عبدَ اللهِ وزيدًا"، وهو مذهب الكوفيين، فقال:

ونحو زيدٍ في النّدا إنْ نُسقا ... يُنْصَبُ عند المازنيّ مطلقا (٩٥).

وذهب ابن عصفور، مذهب ابن مالك، في نصب "ابن" إذا وقعت بين علمين، بخلاف أبي عثمان المازني (٩٦)، وذكر أن النعت بـ "ابن"، لا يكون إلا مضافًا، ولذلك يكون حكمه النصب نحو قول الشاعر:

ونحو زيدٍ في النّدا إنْ نُسقا ... يُنْصَبُ عند المازنيّ مطلقا (٩٥).

وذهب ابن عصفور، مذهب ابن مالك، في جواز رفع التابع المضافِ إضافة غير محضة على اللفظ، وهو لا يكون إلا مقترنًا بـ "أل"، نحو "يا زيد الحسنُ الوجه"، وجواز نصبه على الموضع كذلك، وأمّا المضاف إضافة محضة، فلا يكون إلا بالنصب، نحو "يا زيدُ أخا عمرو"، وقد علّ ابن مالك، وابن عصفور، سبب جواز الرفع، والنصب، في تابع المضاف إضافة غير محضة، "لأنه شبيه بالمفرد، فالمفرد، يجوز فيه الوجهان: الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع" (٩٨).

واستشهد ابن عصفور، على جواز الرفع، والنصب، في تابع المضاف إضافة غير محضة، بقول الشاعر:

يا صاحِ يا ذا الضامرُ العنسِ ... والرَّحْلِ والأقتابِ والحِلْسِ (٩٩)

والشاهد في رفع "الضامر" على اللفظ، ونصبه على الموضع، ومثله قول ابن الأبرص:

يا ذا المخوّفُنا بمقتلِ شيخهِ ... حُجْرٍ تَمِنّي صاحبِ الأحلامِ (١٠٠)

والشاهد في رفع "المخوّف" على اللفظ، ونصبه على الموضع.

وفصّل ابن عصفور، في تابع "أيّ" في النداء، وذكر بأنّ "أيّ" من المبهمات، ولا يرفع الإبهامَ إلا النعتُ، وتنعت "أيّ"، بأحد ثلاثة أشياء:

أحدها: اسم الجنس المقترن "بأل" نحو قوله تعالى: «وتوبوا إلى الله جميعًا أيها المؤمنون» (١٠١)

الثاني: الاسم الموصول نحو قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبةً نصوحا» (١٠٢)

الثالث: اسم الإشارة نحو: "ألا أيهذا اللائمي"

وذكر ابن عصفور، اختلاف النحاة، في وجوب رفع تابعها، وهو مذهب جمهور النحاة، بخلاف أبي عثمان المازني، الذي جوّز فيه النصب، نحو "يا أيُّها الرجلَ"، كما أجازوا "يا زيدُ الظريفَ"، وذكر

الأنباري: بأن ما ذهب إليه أبو عثمان المازني هو القياس، لو ساعده الاستعمال".

لقد كان اختلاف النحويين في تابع المنادى المفرد المضموم، إذا كان معرّفًا ب، "أل"، هل يكون مرفوعاً على اللفظ، أو منصوبًا على الموضع، فمذهب الخليل وسيبويه، اختيار الرفع، ومذهب أبي عمرو، اختيار النصب، ومذهب المبّرد، الرفع إذا كان التابع علمًا، والنصب إذا كان التابع غير ذلك، وكلها جائزة، لأن الرفع على اللفظ، أوالنصب على الموضع جائز في المفرد المضموم، وإنّ كان الرفع كما قال الخليل: أكثر شيوعًا واستعمالاً عند العرب، ومما يؤكد هذا الاتجاه، قراءة الأعرج، وعاصم، وبعض أهل المدينة، والجمهور، برفع (الطير) في قوله تعالى: «يا جبالُ أوّبي معه والطيرُ».

حملاً على لفظ (يا جبالُ)، وقال سيبويه: بنصبها حملاً على الموضع، لأن موضع المنادى المفرد المضموم، النصب، وقد نصبها أبو عمرو بن العلاء، بإضمار فعل تقديره: "وسخرنا"، ونصبها الزجاج، على أنها مفعول معه، بخلاف أبي حيان الذي خطّأه في ذلك" (١٠٣).

المسألة الرابعة: تابع المسبوق بحرف الجرّ الزائد

يكون المسبوق بحرف الجرّ الزائد، في موضع الرفع على الابتداء والفاعلية، أو النصب على المفعولية، أو في خبر "ليس"، و"ما" العاملة عملها، كما أنّ الشواهد القرآنية والشعرية على توابع المجرور بحرف الجرّ الزائد كثيرة، سواء كانت نعتًا،أو عطفًا، أو بدلاً، وقد اختلف النحاة في هذه المسألة، فمنهم من اختار الإتباع على اللفظ، كالكسائي (١٠٤)، فقرأ قوله تعالى: «مالكم من إلهٍ غيرِه»(١٠٥)

بجرّ (غيره)، نعتًا لـ (إله) على اللفظ، وتبعه حمزة، وأبو جعفر، وزيد بن علي(١٠٦)، في قراءة الآية: «هل من خالق غيرِ اللهِ يرزقكم من السماءِ والأرضِ»(١٠٧)

بجرّ (غير)، نعتًا لـ (خالق) على اللفظ، وقرأهما باقي القرّاء السبعة، بالحمل على الموضع (١٠٨)، وذكر الفراء: بأنك لو نصبت "غير" إذا أريد بها "إلا" لكان صوابًا، فالعرب تقول: "ما أتاني أحدٌ غيرَك" بالنصب، ولكن الرفع أكثر (١٠٩)، كما استشهد الخليل للحمل على الموضع بقول الشاعر:

ألا حيّ ندماني عميرَ بن عامرٍ إذا ما تلاقينا من اليومِ أو غدا (١١٠)

فنصب "غدا"، عطفاً على موضع "من اليوم"، والتقدير: "إذا تلاقينا اليوم، أو غدا"، وقول الشاعر:

فإنْ لم تجدْ من دونِ عدنانَ والداً ودونَ معدٌ فَلْتَزَعْكَ العواذلُ (١١١)

فنصب "دون" الثانية، عطفًا على موضع "من دون" الأولى، والتقدير" فإنْ لم تجد دونَ عدنان، ودونَ معدٍّ والداً".

وأضاف سيبويه قول العجاج:

كشُحاً طوى من بلدٍ مختارا مِنْ يأسَةِ اليائسِ أو حذارا (١١٢)

فنصب "حذارا"، عطفًا على موضع "من يأسةٍ" والتقدير: "طوى يأسًا أو حذارًا".

وقول جرير:

جـــئني بمثلِ بني بدرٍ لقـــومـــهمُ أوْ مِـــثْلَ أســـرةِ منظورِبْنِ سَـــيّـــارِ(١١٣)

نصب "مثل" الثانية، عطفًا على الموضع، والتقدير: "أعطني مثل بني بدر، أو مثل أسرة منظور بن سيار"، وقول العجاج: "يذهبْنَ في نجد وغورًا غائرا" (١١٤)

نصب "غورًا"، عطفاً على الموضع والتقدير: "يسلكن نجدًا وغورًا غائرًا"، ولكنّ سيبويه، رغم موافقته الخليل، بجواز الحمل على الموضع، إلاّ أنه كان أكثر ميلاً للحمل على اللفظ في هذه المسألة، حيث ذكر: بأن الوجه في قولهم: "ليس زيد بجبان ولا بخيل/ بخيلاً"، و"ما زيدٌ باخيك ولا صاحبك"، هو الجرّ على اللفظ، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه المعنى، ليكون حالهما في "الباء" سواء كحالهما في غير الباء، مع قربه منه، حيث حملهم قرب الجوار، أن جرّوا، "هذا جحرُ ضبٍّ خرب"، فكيف الذي يصحّ معناه؟، فأقرّ سيبويه: بأن الحمل بالعطف على اللفظ، أولى من عطفه حملاً على الموضع، قياساً على الحمل على الجوار، لقربه منه" (١١٥).

واشترط ابنُ أبي الربيع، إذا كان الطالب بالموضع فعلاً، أن يكون متعديًا بنفسه، نحو "شكرت لزيدٍ وعمرًا"، ولم يجوّز: "مررت بزيد وعمرًا"، لأنه يجوز، "شكرت زيدًا"، ولا يجوز، "مررت زيدًا" (١١٦)، بخلاف ابن جنّي، الذي ذهب مذهبًا آخر، في أنّ حرف الجرّ في قولهم: "مررت بزيد وعمرًا"، و "رغبت فيك وجعفرًا"، و"نظرت إليك وسعيدًا" هو جزء من الاسم بعده، أو كالجزء منه، حيث يكون مع ما جرّه في موضع نصب بالفعل، وجوّز العطف عليهما جميعاً بالنصب، وقد ردّه ابن هشام الأنصاري، والمحققون البصريون، ولم يجوّزوا ما ذهب إليه، لعدم ظهوره في الفصيح (١١٧).

لا أتفق مع ما ذهب إليه ابن جنّي، في أنّ حرف الجرّ جزءٌ من الاسم، أو كالجزء منه، لأن حرف الجرّ، قد يكون زائدًا للتوكيد، حيث يمكن إسقاطه، والاستغناء عنه بوسائل التعدية الأخرى، "كهمزة التعدية، وألف المشاركة، والتضعيف، وغيرها"، ومن الشواهد القرآنية على توابع المجرور بحرف الجر الزائد على الموضع: «ما يأتيهم من ذكرٍ من ربهم محدثٍ إلاّ استمعوه وهم يلعبون»(١١٨)

بجرّ النعت (محدث) على لفظ المنعوت (ذكر) ورفعه حملاً على الموضع (١١٩)

والتقدير : " ما يأتيهم ذكرٌ محدثٌ ".

«ومن آناء الليل فسبح وأطرافَ النهار لعلك ترضى»(١٢٠)

بجر المعطوف (أطراف) على لفظ المعطوف عليه (الليل) ونصبه على الموضع (١٢١).

والتقدير : "و آناء الليل فسبح و أطراف النهار".

«ويكلّم الناس في المهد وكهلاً ومن الصالحين»(١٢٢)

نصب المعطوف (كهلاً) على موضع المعطوف عليه (في المهد) (١٢٣)

والتقدير:"ويكلم الناس طفلاً و كهلاً".

«أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذيرٌ» (١٢٤)

بجر المعطوف (نذير) على لفظ المعطوف عليه (بشير) ورفعه على الموضع (١٢٥).

و التقدير :" ما جاءنا بشير و لا نذير ".

«يحلّون فيها من أساورَ من ذهب ولؤلؤًا» (١٢٦)

نصب المعطوف (لؤلؤًا) على موضع المعطوف عليه (من ذهب) (١٢٧)

و التقدير :" يحلون أساور ذهبًا و لؤلؤًا".
«قلْ إني هداني ربي إلى صراطٍ مستقيم دينًا قيمًا ملة إبراهيم حنيفا»(١٢٨)
نصب البدل (دينًا) على موضع المبدل منه (صراطٍ) (١٢٩).
و التقدير :"هداني ربي صراطًا مستقيمًا دينًا قيمًا".

المسألة الخامسة: تابع المستثنى منه.

يمكن حمل المستثنى على موضع المستثنى منه، إذا كان مجرورًا ب، "مِنْ"، و"الباء" الزائدتين، أو كان اسما لـ "لا" التبرئة، التي تعمل عمل "إنّ"، حيث يحمل المستثنى على البدل من موضع المستثنى منه، وليس على لفظه، وهو مذهب البصريين بخلاف الكوفيين الذين يجيزون ذلك إذا كان المستثنى نكرة (١٣٠).

لقد حدد ابن الحاجب (١٣١)، وابن عصفور (١٣٢) تعذّر البدل على اللفظ في الاستثناء، وحمله على الموضع بأربعة أنواع:

الأول: إذا كان المستثنى منه منصوبًا بـ "لا" التبرئة، نحو قوله تعالى: «فاعلمْ أنه لا إله إلاّ اللهُ واستغفرْ لذنبك» (١٣٣) وقوله تعالى: «لا إله إلاّ أنا فاتقون» (١٣٤) وقوله تعالى: «لا إله إلاّ أنت سبحانك» (١٣٥) وقوله تعالى: «الله لا إله إلاّ هو»(١٣٦)

حيث رفع لفظ الجلاله (الله)، على البدل من موضع "لا" مع اسمها، وكذلك ضمائر الرفع، "أنا، أنت، هو"، في الآيات الثانية، والثالثة، والرابعة، وكذلك قول الشاعر:

لا سيفَ إلاّ ذو الفقارِ ولا فتىً إلاّ عليٌّ (١٣٧)

وذلك برفع "ذي الفقار"، و"عليّ" على موضع "لا" مع اسمها، وذهب هذا المذهب سيبويه(١٣٨)، والمبّرد (١٣٩).

الثاني: إذا كان المستثنى منه مسبوقا بحرف الجرّ الزائد في خبر "ليس"، كقول الشاعر:

يا ابْنَيْ لُبَيْنى لستما بيدٍ إلاّ يدًا ليست لها عضدُ (١٤٠)

حيث نصب المستثنى "يدًا"، على البدل من موضع الجار والمجرور، "بيدٍ"، وهو في محل نصب خبر "ليس"، والتقدير: "لستما يدًا إلاّ يدًا"، وهو مذهب سيبويه، والبيت من شواهده في الكتاب(١٤١)

الثالث: إذا كان المستثنى منه مسبوقا بحرف الجرّ الزائد في اسم "ما"، أو خبرها، كقول النابغة الذبياني:

وقفت فيها أُصَيْلالاً أسائلها عَيَّتْ جوابًا وما بالربع من أحدِ (١٤٢)
إلاّ الأواريُّ لأيًا ما أبيّنُها والنُّؤْيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجلَدِ

حيث رفع "الأواريّ"، على البدل من موضع الاسم المسبوق بحرف الجرّ الزائد، "من أحد"، وأمّا في خبرها، فنحو قولهم: "ما زيدٌ بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يعبأ به"، حيث رفع "شيئًا" الثانية، على موضع "شيء" الأولى، المسبوقة بحرف الجرّ الزائد، وهو مذهب سيبويه أيضًا (١٤٣).

الرابع: إذا كان المستثنى منه مسبوقا بحرف الجرّ الزائد، وهو في موضع الرفع على الفاعلية، أو النصب على المفعولية، نحو: "ما جاءني من أحدٍ إلاّ زيدٌ"، و"ما رأيت من أحد إلاّ زيدًا"، وذلك برفع "زيد"، على موضع المستثنى منه، المسبوق بحرف الجرّ الزائد في المثال الأوّل، ونصب "زيد" على موضع المستثنى منه المسبوق بحرف الجرّ الزائد في المثال الثاني، وهو مذهب سيبويه كذلك (١٤٤).

وذهب ابن هشام الأنصاري، بأن هناك خلافًا بين البصريين والكوفيين، في إتباع المستثنى للمستثنى منه، إذا كان الكلام غير موجب.

فالبصريون يقولون: "بأنه بدل بعض من كلّ"، والكوفيون يقولون: "بأنه عطف نسق، لأنهم يعتبرون "إلاّ" حرف عطف وهو كما قال ابن هشام: "جوهر الخلاف في هذه المسألة (١٤٥). وكان أبو العباس ثعلب وهو من شيوخ نحاة الكوفة، يعترض على مذهب البصريين في هذه المسألة ويقول: "كيف يكون بدلاً وهو موجب، ومتبوعه منفي، فكأنه كان ينكر مخالفة البدل للمبدل منه في الإيجاب، والنفي، فأجابه أبو سعيد السيرافي: "بأنا إنما جعلناه بدلاً مما قبله، في عمل العامل فيه، وتخالف البدل مع المبدل منه في النفي، والإيجاب، لا يمنع البدلية، وإنا رأينا التوابع، تختلف مع ما يتبعها في النفي، والإثبات، ومن ذلك النعت نحو: "مررت برجل كريم لبيب"، والعطف نحو: "رأيت رجلاً لا كريمًا ولا بخيلاً"، كما أننا رأينا مثل هذا التخالف واقعًا في البدل ذاته نحو: "مررت برجل لا زيدٌ ولا عمروٌ"

وقد فصّل، الأنباري في هذه المسألة، في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلافٌ" (١٤٦)، كما ناقشها العكبري، في كتابه "التبيين" (١٤٧).

وأرى، أن مذهب البصريين فيها، أقرب إلى الصواب، مما ذهب إليه الكوفيون، لأن "إلاّ" تفيد معنى الاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج المستثنى، من حكم المستثنى منه، أمّا "الواو" فهي تفيد الجمع بينهما، من خلال عطف المستثنى على المستثنى منه، رغم تضادّهما في المعنى، لكون المستثنى منه منفياً والمستثنى موجب، ولذلك، فإن اشتراكهما في المعنى، من خلال "واو" العطف مستحيل، وقد أبطل الأنباري حجّة الكوفيين، من خلال عرضه لآرائهم، وتفنيده لشواهدهم.

المسألة السادسة: تابع المضاف إليه المصدر

ذهب النحويون في مسألة تابع المضاف إليه المصدر ثلاثة مذاهب (١٤٨):

الأول: مذهب سيبويه وجمهور المحققين من البصريين، وهو منع الإتباع على الموضع، نحو: "عجبت من ضرْب زيدٍ وعمروٍ" بجرّ "عمروٍ" على اللفظ، وذكر سيبويه(١٤٩): بأنك إذا نصبت "عمرًا" تكون قد أضمرت لنصبه فعلاً نحو: "ويضربَ عمرًا"، وأنشد قول رؤبة:

قد كنت داينت بها حسّانا ... مخافة الافلاسِ والليانا

يحسن بيع الأصل والقيانا(١٥٠)

وذلك بإضمار فعل والتقدير: "وأن تخاف الإفلاسَ والليانا"، و"أن تبيع الأصلَ والقيانا"، وممن تشدّد في عدم جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع، في هذه المسألة ابن عصفور، ومذهبه في ذلك مذهب سيبويه والجمهور، وقال بوجوب مراعاة اللفظ، في تابع معمول المصدر، فإن أتبعت لمرفوع كان التابع مرفوعًا على اللفظ، وإن أتبعت لمنصوب كان التابع منصوبًا على اللفظ، وإن أتبعت لمجرور كان

التابع مجرورًا على اللفظ، ولا يجوز العطف على الموضع، لأن الموضع مجهول، فقد يكون المصدر مضافًا للفاعل، أو مضافًا للمفعول.

الثاني: مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين، وهم يجيزون الإتباع على الموضع، وكان ممن أجازه: أبو علي الفارسي(١٥١)، حيث قال بحمل النعت على الموضع، في قوله: "طلبُ المعقِّب حقَّه المظلومُ"، كما حمل المعطوف على الموضع، في قوله "مخافة الافلاس واللَيانا". وأجازه ابن مالك (١٥٢)، مستشهدًا على ذلك بقول الشاعر:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامُ كلهمُ والصالحون على سمعانَ من جارِ(١٥٣)

برفع "الأقوام" عطفًا على موضع لفظ الجلالة، وقول الشاعر:

السالكُ الثغرةَ اليقظانَ سالكُها مَشْيَ الهلوكِ عليها الخيعلُ الفُضُلُ(١٥٤)

برفع "الفُضُل" نعتاً على موضع الهلوك.

كما أجازه ابن الشجري، مستشهدًا بقراءة (الملائكة) بالرفع، في قوله تعالى: «أولئك عليهم لعنة اللهِ والملائكةُ والناسُ أجمعون»(١٥٥)

وذلك عطفًا على موضع لفظ الجلالة.

وأجازه ابن معطي في ألفيته (١٥٦)، و ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٥٧)، والسلسيلي (١٥٨)، وابن الحاجب (١٥٩)، وابن هشام الانصاري (١٦٠)، وابن عقيل (١٦١).

الثالث: مذهب أبي عمرو بن العلاء، والجرمي، حيث أجازا حمل تابع معمول المصدر على الموضع، في العطف، والبدل، ومنعاه في النعت، والتوكيد.

وذكر الأزهري في شرحه على ألفية ابن مالك: "بأن المرادي قال: بجواز حمل تابع المضاف للمصدر على الموضع، لكثرة الشواهد على ذلك، وأن التأويل بعدم جواز الحمل على الموضع مخالف للظاهر" (١٦٢).

إن مذهب سيبويه، وجمهور النحويين البصريين، في مسائل الإتباع، هو اختيار الحمل على اللفظ، وإذا تعذّر ذلك، فإنه يتأوّل له فعلاً مضمرًا محذوفًا، والحذف عند سيبويه، أمكن في كلام العرب من الحركة، حيث قال: "واعْلَمْ بأنهم ممن يحذفون". وقد تشدّد البصريون كثيرًا، في جواز الحمل على الموضع، ووضعوا له شروطًا، تقدمت الإشارة إليها في ثنايا هذا البحث، ومذهب سيبويه هو الأصل، وفي مذهب الكوفيين، والمجوّزين للحمل على الموضع فسحة، مع توافر الشواهد وكثرتها، كما أشار الأزهري نقلاً عن المرادي، وأميل إلى الاعتدال في هذه المسألة، وقبول ظاهرة الحمل على الموضع، في تابع المضاف إليه المصدر، لتوافر الشواهد النحوية لها.

المسألة السابعة: تابع معمول اسم الفاعل

اختلف النحويون، في تابع معمول اسم الفاعل، فيما إذا كان اسم الفاعل، مقترنًا بالألف واللام، أو غير مقترنٍ، منوّنًا أو غير منوّن، يفيدُ معنى المضي أو معنى الحال، والاستقبال، صالحًا للعمل، أو غير صالح.

فعندما يكون اسم الفاعل، غير مقترن بالالف واللام، نحو قولهم: "هذا ضاربٌ زيدٍ الآن وعمرًا"، فقد انقسم فيها النحويون إلى ثلاثة مذاهب (١٦٣):

الأول: مذهب سيبويه، ويكون فيه نصب "عمرو" بإضمار فعل، وإليه ذهب المبرّد، والزجاجي، وابن أبي العافية، وأبو القاسم الخوارزمي، وابن الحاجب، وأبو حيان الأندلسي".

يرى سيبويه (١٦٤): بأن "تابع معمول اسم الفاعل، يكون على لفظه، وليس على موضعه، فتكون قد أشركت بين الأسمين بحرف "الواو"، وإذا نصبت فعلى المعنى، حيث تضمر له فعلاً ناصبًا، فتقول: "ويضرب عمرًا"، أو "ضاربٌ عمرًا"، واستشهد بقول نصيب الشاعر:

فبينا نحن نرقبه أتانا ... معلّقَ وفضةٍ وزنادَ راعي (١٦٥)

وزعم عيسى بن عمر، بأنهم ينشدون قول الشاعر:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا ... أو عبدَ ربٍّ أخا عونِ بنِ مخراق (١٦٦)

ووذلك بجرّ المعطوف في البيتين "زناد، عبد ربّ".

ولو نصبت، جاز على إضمار فعل، كما قال جلّ ثناؤه: (١٦٧)

«يطوف عليهم ولدانٌ مخلدّون ❖ بأكواب وأباريق وكأس من معين ❖ لا يُصَدّعون عنها ولا يُنزِفون ❖ وفاكهةٍ مما يتخيّرون ❖ ولحم طيرٍ مما يشتهون ❖ وحورٌ عين❖».

بقراءة (حورٍ عين) بالرفع، أو الجرّ، أو النصب على إضمار فعل، تقديره: "ويعطون حورًا عينا" (١٦٨).

وذهب المبرّد، إلى إضمار فعل ناصب للتابع، وليس على المحل، أو الموضع، في الشواهد التي ذكرها سيبويه، وأضاف إليها قوله تعالى: «إنا منجوك وأهلك» (١٦٩)

بنصب (أهلك)، على إضمار فعل تقديره: "وننجيّ أهلك"، وكذلك قوله تعالى: «وجاعلُ الليلِ سكنًا والشمسَ والقمرَ حسبانًا» (١٧٠)

بإضمار فعل ناصب تقديره: "وجعل الشمس"، لأن اسم الفاعل، إذا كان لما مضى، جاز لك أن تنصب تابع معموله على المعنى، بإضمار فعل، لبُعده من الجارّ، كقولهم: "هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمروٍ/ وعمرًا".

وعلّل الخوارزمي سبب عدم نصب تابع معمول اسم الفاعل على الموضع، بأن اسم الفاعل، غير منوّن، ولا يعمل بذاته، وإنما لمشابهته للمضارع، ولذلك فإنه لا يكون مضافًا، لأن الفعل لا يضاف، بخلاف المصدر، فإنه يعمل بذاته، ولهذا لا بدّ من إضمار فعل لنصب تابع المضاف لاسم الفاعل" (١٧١).

الثاني: نصب التابع على موضع المضاف، لتوهم التنوين وإزالة الإضافة: وهو يشبه توهم إسقاط الباء في خبر "ليس"، و "ما" العاملة عملها. فكما يجوز العطف على توهم إسقاط الباء، ويقع التشريك في: "ليس"، فإنه يجوز أن تعطف على توهم إزالة الإضافة، فكأنك تقول: "هذا ضاربٌ زيدًا الآن وعمرًا"، بدلاً من إضافة اسم الفاعل لـ "زيد"، فيكون العطف على توهم إزالة الإضافة بالتنوين، كالعطف على توهم وجود حرف الجر في خبر "ليس"، و"ما" العاملة عملها".

وذهب البغداديون، وبعض الكوفيين، إلى أنه يجوز في تابع المعمول إذا كان منصوبًا، الخفض (١٧٢)، كقول امرئ القيس:

فظلَّ طهـــاةُ اللحمِ مـــا بين مُنْضِجٍ صـفـيفَ شـواءٍ أو قـديرٍ مـعـجّلِ (١٧٣)

وذلك بجر "قدير"، على توهم جرّ معمول اسم الفاعل المنصوب "منضج صفيفَ"، وذهب ابن مالك: إلى أن المنصوب باسم الفاعل، يجر كثيرًا بإضافته إليه وجواز جرّ المعطوف على منصوب اسم الفاعل، مشروط باتصال اسم الفاعل بمعموله، كاتصال "منضج" ب، "صفيف" في البيت السابق، ولا يجوز جرّ المعطوف، مع انفصال اسم الفاعل عن معموله (١٧٤).

الثالث: القول بجواز المذهبين. فإذا قلت: "هذا ضاربُ زيدٍ غدًا وعمرًا"، يجوز لك أن تنصب "عمرًا" بإضمار فعل، تقديره: "ويضرب عمرًا"، كما يجوز لك أن تعطف على الموضع، وتتوهم ما ليس موجودًا واختلف أصحاب هذا المذهب في: أيهما أحسن؟

فمنهم من ذهب إلى أن النصب بإضمار الفعل أحسن من العطف على الموضع، على سبيل التوهم، لأن العرب كما قال سيبويه: ممّن يحذفون، ويستغنون، وذهب ابن أبي الربيع مذهب سيبويه في أن الحذف أفضل، وهو أكثر عند العرب من توهم ما ليس موجودًا.

ذكر ابن الناظم (١٧٥): بأن المجرور بإضافة اسم الفاعل إليه إذا اتبع، فالوجه: جرّ التابع على اللفظ، ويجوز فيه النصب، فإن كان اسم الفاعل صالحًا للعمل، فإن التابع يكون منصوبًا بالحمل على موضع المضاف إليه، أو على إضمار فعل، أمّا إذا كان اسم الفاعل غير صالح للعمل فإن التابع، ينصب بإضمار فعل لا غير، نحو قوله تعالى: «فالق الأصباح وجاعل الليل سكنًا والشمسَ والقمر حسبانا».

وذهب ابن هشام (١٧٦)، وابن عقيل (١٧٧) إلى ما ذهب إليه ابن الناظم، وفصّل ابن عصفور (١٧٨)، في تابع معمول اسم الفاعل، وذكر بأنّ اسم الفاعل، إذا كان بمعنى المضي، وغير مقترن بالألف واللام، فإنه لا يعمل النصب في معموله، فيكون معموله مجرورًا أبدًا، ولا يجوز في تابعه، إلا الجر على اللفظ، نحو: "هذا ضاربُ زيدِ أخيك العاقلِ نفسه أمسِ"، وذلك بجر التوابع الثلاثة: "عطف البيان، والنعت، والتوكيد"، على اللفظ. وأمّا البدل، وعطف النسق، فإذا كان اسم الفاعل غير مقترنٍ بـ "أل".

فإمّا الخفض على اللفظ، أو النصب بإضمار، فعل نحو: "هذا ضارب زيد أخيك/ أخاك وعمرو/ عمرًا"، بخفض البدل وعطف النسق على اللفظ، ونصبهما على إضمار فعل تقديره: "وضرب أخاكً" و"ضرب عمرًا" أو "يضرب أخاك ويضرب عمرًا".

ولكن اسم الفاعل، إذا كان يفيد معنى الحال، او الاستقبال، وكان غير مقترن بالألف واللام، فإنه يجوز أن ينعت، ويؤكّد، ويعطف عليه عطف بيانٍ على الموضع، ولم يجز ذلك في البدل، وعطف النسق، وتعليله لذلك، بأن البدل على نيّة تكرار العامل، وأن العامل في عطف النسق، هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، وأما النعت، والتوكيد، وعطف البيان، فإن العامل فيها، هو تبعيتها لما قبلها" (١٧٩).

أمّا إذا كان اسم الفاعل مقترنًا بالألف واللام، فإن اتبعته بنعت، أو تأكيدٍ أو عطف بيان، فحكمه الخفض على اللفظ، والنصب على الموضع، نحو: "هذا الضاربُ زيدٍ العاقلِ/ العاقلَ نفسِه/ نفسَه

أخيك/ أخاك"، وعلّة جواز النصب على الموضع، لأن اسم الفاعل المقترن بالألف واللام، يعمل النصب في معموله.

وإذا كان اسم الفاعل مقترنًا بالألف واللام، وأتبعته بالبدل، وعطف النسق، جاز في تابعه الخفض على اللفظ، والنصب على الموضع، نحو (١٨٠):

"هذا الضاربُ زيدٍ أخيك/ أخاك وعمرو / وعمراً"

"هذان الضاربا زيدٍ أخيك/ أخاك وعمروٍ / وعمراً"

"هؤلاء الضاربو زيدٍ أخيك/ أخاك وعمروٍ / وعمراً"

المسألة الثامنة: العطف على موضع "الفاء" الواقعة في جواب الشرط

اختلف النحويون في هذه المسألة، فذهب الخليل، وسيبويه، إلى أنها من قبيل العطف على التوهم، بينما صنّفها أبو علي الفارسي، ضمن باب العطف على الموضع، وذهب الفراء إلى جواز العطف فيها على اللفظ والموضع.

ذكر سيبويه (١٨١): بأنه سأل الخليل عن جزم (وأكنْ)، في قوله تعالى: «فيقول ربِّ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدّق وأكنْ من الصالحين»(١٨٢)

فقال: "هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا (١٨٣)

بجرّ المعطوف (سابق)، لأن المعطوف عليه (مدرك)، قد تدخله "الباء"، بسبب كثرة دخول هذا الحرف في خبر "ليس"، ولمّا كان الفعل (أصّدّق)، قد يكون مجزومًا قبل دخول "الفاء"، فقد جاء الفعل (وأكنْ) وكأنه معطوف على فعل سابق مجزوم فعلى هذا توهموا هذا.

وذكر أبو علي الفارسي (١٨٤): بأن "لولا" تفيد معنى التحضيض، ولمّا دخلت على الفعل المضارع "أصّدّق"، أصبح مجزومًا على التحضيض كما ينجزم بعد الأمر، ولذلك فقد جزم (أكنْ) بالعطف على موضع (أصدّق) قبل دخول حرف "الفاء" عليه، كما هو الحال في جزم (ويذرهم)، على موضع (فلا هادي له)، من قوله تعالى: «من يضلل اللهُ فلا هادي له ويذرّهم في طغيانهم يعمهون»(١٨٥)

أمّا الفرّاء: فقد علّل جزم "وأكنْ"، رغم أنها مردودة برأيه على فعل منصوب، بقوله (١٨٦): "لولا دخول "الفاء" على فعل "أصّدّق" لكان هذا الفعل مجزومًا، وأكثر ما يكون الفعل منصوبًا في المعطوف إذا لم يكن في جواب الجزاء "الفاء"، فإذا كانت "الفاء"، فهو الرفع أو الجزم. وإذا أجبت الإستفهام بالفاء فنصبت، فانصب المعطوف، وإن جزمتها فصواب، كما هو في جزم (وأكنْ)، فهي مردودة على موضع الفاء، لأن موضعها الجزم، وأما النصب فتردّه على لفظ (أصّدّق) فتقرأها (وأكون)، وهي قراءة عبد الله بن مسعود، وأبي عمرو بن العلاء.

وذهب أبو عبيدة (١٨٧)، مذهب الفراء، من حيث الجزم على موضع "الفاء"، والنصب على لفظ (فأصّدّق).

وذكر، ابن خالويه (١٨٨): بأن مذهب أبي عمرو، بنصب و"أكون" على اللفظ، لأن "لولا" معناها "هلا"، وجواب الاستفهام والتحضيض بالفاء، يكون منصوبًا، وأما قراءة (وأكنْ) بالجزم، فعلى موضع

الفاء، والتقدير: "هلاّ أخرتني أصّدّق وأكنْ"، كقول الشاعر:

فـــــأبلـوني بـلـيـــــتـكـم لـعـلـي أصـــــالحكم وأســـتـــــدرجُ نَوَيًا (١٨٩)

بجزم (وأستدرج)، عطفًا على موضع "الفاء" في "فأبلوني"، ومثله قراءة نافع، وحمزة، والكسائي، بجزم (ويكفّر عنكم من سيئاتكم)، وذلك عطفاً على موضع الفاء، في قوله تعالى: «وإنْ تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفّرُ عنكم من سيئاتكم»(١٩٠)

ومثله أيضًا قراءة حمزة، والكسائي، بجزم (ويذرهم) في قوله تعالى: «مَنْ يضلل اللهُ فلا هاديَ له ويذرُهم في طغيانهم يعمهون»(١٩١)

وذلك عطفًا على موضع "الفاء"، في قوله تعالى: (فلا هادي له).

وذكر مكّي بن أبي طالب (١٩٢): بأن حجة من جزم (وأكن)، بأنه عطفه على موضع (فأصّدق)، وموضعه قبل دخول الفاء الجزم، لأنه جواب التمنّي، وجواب التمني إذا كان بغير الفاء، أو الواو، فهو مجزوم، لأنه غير واجب، وفيه مضارعة للشرط وجوابه، فلذلك كان مجزومًا كما يجزم جواب الشرط.

وأما قراءة أبي عمرو، وعبد الله بن مسعود بنصب (وأكون)، فإنّ الحجّة فيها العطف على لفظ (فأصّدق)، فهو منصوب بإضمار "أنْ"، لأنه جواب التمني".

وردّ أبو حيان الأندلسي، مذهب أبي علي الفارسي، والقائلين معه بالعطف على الموضع، في هذه المسألة قائلاً (١٩٣): "ولا موضع هنا، لأنّ الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط، والفرق بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم، أن العامل في العطف على الموضع موجود، وأثره مفقود، والعامل في العطف على التوهم مفقود، وأثره موجودٌ، فأيد مذهب سيبويه بالعطف على التوهم.

وذهب المنتجب الهمذاني، إلى أن قراءة (وأكون) بالنصب، إنما هي عطف على لفظ (فأصدق)، لأنه جواب التمني منصوب "بالفاء" و"أنْ" مضمرة، ومن قرأ بجزم (وأكنْ)، فهو عطف على موضع (فأصدق)، وموضعه الجزم، لأنه جواب شرط محذوف تقديره: "إنْ أخرتني أصّدّقْ وأكنْ" (١٩٤).

وذهب السمين الحلبي، مذهب سيبويه في أنّ القراءة بجزم (وأكنْ)، من قبيل العطف على التوهم، ولكن العطف على التوهم في الآية، هو بعكس العطف على التوهم في بيت زهير، الذي استشهد به الخليل، وسيبويه، فالقراءة بالجزم في الآية، هو على توهم سقوط الفاء، وأما جرّ (سابق) في بيت زهير، فهو على توهم وجود الباء، ولكن الجامع بينهما هو التوهم (١٩٥)، ومثّل لقول أبي حيّان: بأن العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود بقوله: "هذا ضارب زيدٍ وعمرًا"، فالعامل وهو "ضارب" موجود، وأثره وهو النصب مفقود، لأن "زيدًا" مجرورٌ وليس منصوبًا، ومثال الثاني: أن العطف على التوهم مفقود وأثره موجود فإن عامل الجزم في الآية مفقود ولكن أثره موجود في المعطوف (وأكن).

أشار ابنُ مالك: "إلى أن الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط المقترن بالفاء، سواء كان مسبوقا بنفي، أو طلب،أو "أمر، أو نهي،أو دعاء،أو استفهام، أو عرضٍ،أو تحضيضٍ، أو تمنٍ" فإنه يكون منصوبًا بـ " أنْ "، حيثُ تكون وأجبة الإضمار بعد "الفاء" (١٩٦).

"وإذا كان الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط، غير منفيّ، وغير مقترنٍ بالفاء، فإنه يكون

مجزومًا بجواب الطلب، لأنه يشبه الشرط" (١٩٧).

واشار ابنُ مالك "إلى أن النحاة المتأخرين يجزمون الطلب بـ "إنْ" مقدّرة والصحيح أنه لا حاجة لتقدير "إنْ"، لأن لفظ الطلب يتضمن معناه، وهو مغنٍ عن تقدير لفظها، كما هو مغنٍ في أسماء الشرط، وهذا هو مذهب الخليل، وسيبويه" (١٩٨).

إنني لا أرى خلافًا جوهريًا، في أن يكون الفعل (وأكنْ) معطوفًا على التوهّم في جزم (فأصّدّق) قبل دخول الفاء، لأن دخولها يوهم بالجزم، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، ومن وافقهما من النحاة، أو أن دخول "لولا" يفيد معنى التحضيض والطلب ,وهو مذهب أبي علي الفارسي، ومن وافقه، فخلاصة الأمر أن الفعل (أصّدّق)، سواءٌ كان في موضع الجزم على التحضيض والطلب، أو على توهم ذلك،فإن العطف غلى موضعه بالجزم قبل دخول الفاء، أو على الفاء بعد دخولها، فإن الأمر يقتضي جواز الجزم على الموضع، ولا أرى خلافًا جوهريًا في هذه المسألة.

٥. الخلاصة

تناول البحث ظاهرة الحمل على الموضع، وميّز بينها وبين الظواهر الأخرى التي تشاكلها، كالحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، أو الحمل على التوهم، وتطرّق إلى اختلاف النحاة في الشروط التي وضعوها لتجويز هذه الظاهرة، وتضمن ثمانيَ مسائل نحوية، كانت مثار اهتمام النحاة، واختلافهم، حيث تم تبيين جوانبها، وتفرعاتها، وآراء النحاة فيها، وهذه المسائل:

أولاً: توابع اسم إنّ وأخواتها.

ثانيًا: توابع اسم "لا" التبرئة.

ثالثًا: توابع المنادى المفرد.

رابعًا: توابع المجرور بحرف الجرّ الزائد.

خامسًا: توابع المستثنى منه.

سادسًا: توابع المضاف إليه المصدر.

سابعًا: توابع معمول اسم الفاعل.

ثامنًا: العطف على موضع "الفاء" الواقعة في جواب الطلب.

وقد تم مناقشة هذه المسائل المتنوعة ضمن باب التوابع الخمسة: "النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف بفرعيه: البيان، والنسق.

كما تمّ رفد الآراء النحوية المختلفة بالشواهد القرآنية والشعرية، وأقوال العرب في عصور الاحتجاج، وقد ختمت كل مسألة خلافية برأي رآه الباحث فيها، كما توصل البحث إلى أن ظاهرة الحمل على الموضع تكتسب أهميتها في إعادة تنظيم وضبط القواعد النحوية التي خرجت فيها الحركات الإعرابية في بعض النصوص عن قواعدها المألوفة، و لا سيّما أنّ بعض هذه النصوص تمثّل شواهد قرآنية وشعرية في أبواب نحوية مختلفة.

الهوامش

(١) ابن منظور - لسان العرب، المجلد ٣، مادة "حَلَلَ"، ص ٢٩٥-٣٠٤.

(٢) د. عبد الفتاح حسن - ظاهرة قياس الحمل، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، ص ٣٠٠.

(٣) الأشموني - شرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. حسن حمد، المجلد١، ص ٥١٦.

(٤) ابن يعيش - شرح المفصّل، ج٦، عالم الكتب، بيروت، ص ٦٥.

(٥) الأعلم الشنتمري- تحصيل عين الذهب، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، الشاهد ١٦٢ ص١٥٥.

(٦) أبو علي الفارسي - التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض القوزي، ج٢، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٧) سيبويه- الكتاب، طبعة دار صادر المصوّرة، ج١، ص٤٥٢.

(٨) المنافقون - آية ١٠.

(٩) السيوطي - همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال مكرم، ج٥، دار البحوث العلمية، الكويت، ص٢٧٩.

(١٠) ابن السراج- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج٢، ص٦٤.

(١١) الزمخشري - المفصّل، تحقيق د. محمد السعدي، ص٣٥٢.

(١٢) ابن يعيش - شرح المفصّل، ج٨، عالم الكتب، بيروت، ص ٦٨.

(١٣) ابن مالك - شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وشريكه، المجلد١، ص٤٢٩.

(١٤) ابن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد الثبيتي، السفر ٢، ص ٧٩٣.

(١٥) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، ج٣، ص ١٢٨٩.

(١٦) الأعراف - آية ٥٩.

(١٧) ابن السّراج - الأصول في النحو، ج٢، ص ٦٣-٦٣.

(١٨) البيت لجرير، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، طبعة دار صادر المصورة، ج١، ص٤٨، ٨٦ وابن السراج- الأصول في النحو، ج٢، ص٦٥، ومعاني الفرّاء - ج٢، ص٢٢.

(١٩) ابن عصفور - شرح جمل الزجاجي، المجلد١، ص٢١٦.

(٢٠) التوبة - آية ٣.

(٢١) أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط، ج٥، ص٨، و كذلك السمين الحلبي -الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٤٤١، و النحاس - إعراب القرآن، ج٢، ص٢٠٢، و الطبرسي - جوامع الجامع، ج١، ص٥٢١، مكّي بن أبي طالب القيسي - مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٣٥٥.

(٢٢) البيت لأوس بن عباس بن مرداس، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ج٢، ص٢٨٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي، ج٢، ص٦٠١، والدّرر للشنقيطي، ج٦، ص١٧٥.

(٢٣) سبأ - آية ١٠.

(٢٤) البيت منسوب لجرير وكذلك لتأبّط شراً، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، طبعة دار صادر المصورة، ج١، ص٨٧، والمقتضب للمبّرد، ج٤، ص١٥١، وخزانة الأدب للبغدادي، ج٨، ص٢١٥.

(٢٥) الرجز لرؤبة، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، ص١٩١، وابن يعيش في شرح المفصّل، ج٣، ص٦٥، والدرّر للشنقيطي، ج٦، ص١٩٠.

(٢٦) البيت لعقيبة الأسدي وقد تمّ تحقيقه في التسلسل ٢١.

(٢٧) البقرة - آية ٢٨٤.

(٢٨) البقرة - آية ٢٧١.

(٢٩) الأعراف - آية ١٨٦.

(٣٠) د. عبد الفتاح حسن - ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر عمّان، ص ٣٠٣-٣١٥.

(٣١) ابن الحاجب - الكافية في النحو، المجلد١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٨٦.

(٣٢) الأستراباذي النحوي - شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن، ج٤، ص٣٥٠-٣٥٦.

(٣٣) الجامي - الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د. أسامة الرفاعي، ج٢، ص٣٤١.

(٣٤) ابن مالك - شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم الهريدي، ج١، ص٥١٠-٥١١.

(٣٥) سيبويه- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون،ج٢، عالم الكتب، بيروت، ص١٤٤.

(٣٦) التوبة - آية ٣.

(٣٧) لقمان - آية ٢٧.

(٣٨) البيت لجرير، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص١٤٥، وابن يعيش في شرح المفصّل، ج٨، ص٦٦، وابن مالك في التسهيل، ج١، ص٤٢٩.

(٣٩) ابن السراج - الأصول في النحو، ج٢، ص٦٣.

(٤٠) المبّرد - المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج٤، ص ١١١-١١٤

(٤١) الزجاجي - الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ص٥٤-٥٦.

(٤٢) أبو علي الفارسي - الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ص١٢٣.

(٤٣) البطليوسي - إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق د. حمزة النشرتي، ص٧١.

(٤٤) الزمخشري- المفصّل، تحقيق د. محمد السعيدي، ص٩٩-١٠٠.

(٤٥) ابن أبي الربيع- البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر ٢، ص٧٩٨.

(٤٦) الأخفش - معاني القرآن، تحقيق د. عبد الأمير الورد، ج٢، ص٤٧٤.

(٤٧) ابن عصفور - شرح جمل الزجاجي، المجلد١، ص٤٦٣-٤٦٤.

(٤٨) السيوطي - همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال مكرم، ج٥، ص٢٧٨.

(٤٩) الفرّاء - معاني القرآن، ج١، دار السرور، بيروت، ص٣١٠-٣١١.

(٥٠) المائدة - آية ٦٩.

(٥١) قائله ضابئ بن الحارث البرجمي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، ص٧٥، ومعاني القرآن للفراء، ج١، ص٣١١.

(٥٢) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص١٥٥.

(٥٣) المائدة - آية ٤٥.

(٥٤) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون،ج٢، ص١٥٥.

(٥٥) قائله زهير في ديوانه تحقيق د. علي أبو زيد، ص٢٣٤، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب تحقيق عبد السلام هارون، ج١، ص١٦٥، وخزانة الأدب للبغدادي، طبعة دار صادر المصورة، ج٣،

ص٦٦٥.

(٥٦) ابن السّراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٦٢.

(٥٧) ابن مالك - ألفية ابن مالك في النحو و الصر ف،المطبعة النموذجية، ص ٤٩.

(٥٨) المبّرد - المقتضب، ج٤، ص١١١-١١٤.

(٥٩) الأنباري- أسرار العربية، تحقيق د.فخر صالح قدارة، ص١٤٥-١٤٨.

(٦٠) الحيدرة اليمني - كشف المشكل في النحو، المجلد ١، ص٣٥٥.

(٦١) ابن يعيش- شرح المفصّل، المجلد٢، ج٨، ص ٦٨.

(٦٢) ابن عصفور - شرح جمل الزجاجي، المجلد١، ص٤٦٣-٤٦٤

(٦٣) السلسيلي - شفاء العليل،ج١،ص٣٧٦

(٦٤) قائله بشر بن أبي خازم الأسدي، وهو من شواهد سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص١٥٦، و كذلك الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٢٣، ج١، ص١٧٨، وكذلك السلسيلي- شفاء العليل، ج١، ص٣٧٧.

(٦٥) التوبة - آية ٣

(٦٦) الرضي الإستراباذي النحوي - شرح كافية ابن الحاجب، ج٤،ص٣٥٢

(٦٧) المصدر السابق نفسه، ص٣٥٣

(٦٨) سيبويه- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٦٩) البيت لذي الرّمّة في ديوانه، ص٤٥٨، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص٢٩١، وفي كتاب النكت للأعلم، ص٣٠٧، وفي أساس البلاغة للزمخشري، ص٣٩٠.

(٧٠) البيت لرجل من مذحج، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص٢٩٢ وفي شرح الألفية لابن الناظم، دار الجيل، بيروت، ص١٨٩، والدّرر للشنقيطي، ج٦، ص١٧٥.

(٧١) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص٣٠٠.

(٧٢) ابن معطي - شرح الألفية، تأليف د.علي الشوملي، ج٢، ص ٩٤٦-٩٥٠.

(٧٣) ابن مالك - شرح الكافية الشافية، تحقيق د. أحمد الهريدي، ج١، ص ٥٢٦-٥٣٠.

(٧٤) ابن يعيش- شرح المفصّل، تحقيق أحمد سيّد، المجلد١، ج٢، المكتبة التوفيقية، ص٤٧٢.

(٧٥) ابن الناظم - شرح الألفية، دار الجيل، بيروت، ص١٨٨-١٩٤.

(٧٦) ابن عقيل - شرح ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المجلد١، ج٢، ص ١٧-٢٠.

(٧٧) السلسيلي - شفاء العليل، تحقيق د. الشريف البركاتي، ج١، ص٣٨٦.

(٧٨) ابن عصفور - شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٤١٢.

(٧٩) الرضيّ الاستراباذي -شرح كافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٧٥.

(٨٠) ابن الخبّاز- النهاية في شرح الكفاية، ج٣، ص١٠٦٧.

(٨١) الرضيّ الاستراباذي -شرح كافية ابن الحاجب، ج٢، ص١٧٥.

(٨٢) الصّافّات - آية ٤٧.

(٨٣) الفرّاء- معاني القرآن، ج٢، ص٣٨٥.

(٨٤) مكّي بن أبي طالب القيسي - مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين السواس، ج٢، ص٢٣٦.

(٨٥) البيت للفرزدق في ديوانه ج١، تحقيق علي الفاعور، ص١٦٧، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ج١، ص٦٠، والخزانة للبغدادي، ج٢، طبعة دار صادر، الشاهد رقم ٢٧٤، ص١٣٠، وشرح شواهد المغني، ج١، الشاهد رقم ١١٦، ص٢٣٧.

(٨٦) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص١٨٣.

(٨٧) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٤.

(٨٨) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٥.

(٨٩) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٦-١٨٧.

(٩٠) سبأ - آية ١٠.

(٩١) ابن برهان العكبري - شرح اللّمع، تحقيق د. فائز فارس، ج١، ص٢٧٧.

(٩٢) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، هامش الصفحة ١٨٧.

(٩٣) ابن مالك - شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم الهريدي، ج٣، ص١٣١١..

(٩٤) المصدر السابق نفسه، ص١٣١٢.

(٩٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٣١٥.

(٩٦) ابن عصفور - شرح المقرّب، المنصوبات، القسم الثاني، ص ١٠٧١.

(٩٧) الرجز لرؤبة، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص٢٠٣ وشرح المقرّب لابن عصفور، المنصوبات، القسم ٢، ص١٠٧١، وشرح المفصّل لابن يعيش، المجلد١، ج٢، ص٢٦٧.

(٩٨) ابن عصفور - شرح المقرّب، المنصوبات، القسم الثاني، ص١٠٧٨.

(٩٩) البيت منسوب لخالد بن المهاجر،وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص١٩١ والبغدادي في الخزانة، طبعة دار صادر، الشاهد رقم ١٢٠، ج١، ص٣٢٩، والخصائص لابن جنّي، ج٣، ص٣٠٢.

(١٠٠) ديوان عبيد بن الأبرص، ص٢٠، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص١٩١، وابن يعيش في شرح المفصّل، المجلد١، ج٢، ص٢٧١.

(١٠١) النور - آية ٣١.

(١٠٢) التحريم آية ٨.

(١٠٣) الأنباري - أسرار العربية، تحقيق، د. فخر صالح قدارة، ص ٢٠٨.

(١٠٤) ابن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد الثبيتي، ج٢، ص٨٤١.

(١٠٥) الأعراف - آية ٥٩.

(١٠٦) أبو حيّان الأندلسي - البحر المحيط، ج٧، ص٢٨٦.

(١٠٧) فاطر - آية ٣.

(١٠٨) ابن خالويه - إعراب القراءات السبع، ج١، ص١٨٩، وكذلك مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ج١، ص٤٦٧.

(١٠٩) الفرّاء - معاني القرآن، ج١، دار السرور، بيروت، ص ٣٨٢.

(١١٠) الخليل- الجمل في النحو، ص٧٤، الأعلم الشنمري - النكت، ص٧٩، والمبّرد - المقتضب، ج٤، ص١١٢.

(١١١) ديوان لبيد، ص٢٥٥، والجمل في النحو للخليل، ص٧٤، والنكت للأعلم، ص٧٨ والمقتضب للمبرّد، ج٤، ص١٥٢.

(١١٢) سيبويه، الكتاب، طبعة دار صادر المصورة، ج١، ص٣٥، والنكت للأعلم، ص٧٩.

(١١٣) البيت من قصيدة لجرير في ديوانه، ص٣١٠، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب طبعة دار صادر المصورة، ج١، ص٤٨، والمقتضب للمبرّد، ج٤، ص١٥٣، والنكت للأعلم، ص٩١.

(١١٤) الرجز للعجاج، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، طبعة دار صادر المصورة، ج١، ص٤٩، والنكت للأعلم، ص٩١.

(١١٥) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، ص٦٦-٦٩.

(١١٦) ابن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر٢، ص٧٩٣.

(١١٧) ابن جنّي - الخصائص، ج١، ص٣٤١-٣٤٢، وابن هشام الأنصاري - مغني اللبيب، ص٦١٦.

(١١٨) الأنبياء - آية ٢.

(١١٩) الزمخشري - الكشاف، ج٣، ص١٠١.

(١٢٠) طه - آية ١٣٠.

(١٢١) السمين الحلبي - الدّر المصون، ج٥، ص٦٥.

(١٢٢) آل عمران - آية ٤٦.

(١٢٣) أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط، ج٢، ص٤٨٣.

(١٢٤) المائدة - آية ١٩.

(١٢٥) المنتجب الهمذاني - الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٢، ص٢٧.

(١٢٦) الحج - آية ١٦١.

(١٢٧) الأنباري - البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص٢٧.

(١٢٨) الأنعام - آية ١٦١

(١٢٩) العكبري - التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٥٥٣.

(١٣٠) ابن الحاجب - الكافية في النحو، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٣٨.

(١٣١) المصدر السابق نفسه، ص٢٣٧.

(١٣٢) ابن عصفور - شرح المقرّب، المنصوبات، القسم الثاني، ص ٨٦١-٨٧١.

(١٣٣) محمد - آية ١٩.

(١٣٤) النحل - آية ٢.

(١٣٥) الأنبياء - آية ٨٧.

(١٣٦) البقرة - آية ٢٥٥.

(١٣٧) قائله مجهول، وهو من شواهد ابن عصفور في شرح المقرّب، القسم الثاني، ص ٨٦٤.

(١٣٨) سيبويه - الكتاب، طبعة دار صادر المصوّرة، ج١، ص ٣٦٢.

(١٣٩) المبرّد - المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج٤، ص٤٢٠-٤٢١.

(١٤٠) البيت منسوب لطرفة، وأوس بن حجر، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص ٣١٧، والمبرّد في المتقضب، ج٤، ص٤٢١ وابن يعيش, شرح المفصل - المجلد١، ج٢، ص٩٠.

(١٤١) سيبويه - الكتاب، طبعة دار صادر المصورة، ج١، ص٣٦٢.

(١٤٢) البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٤، وهما من شواهد ابن يعيش في شرح المفصّل برقم ١١٤، المجلد ١، ج٢، ص٤٢٣، البغدادي في الخزانة برقم ٢٧٢، ص١٢١.

(١٤٣) سيبويه - الكتاب، طبعة دار صادر المصورة/ ج١، ص٣٦٢.

(١٤٤) المصدر السابق نفسه، ص٣٦٢.

(١٤٥) ابن هشام الأنصاري - حاشية أوضح المسالك، ج٢، ص٢٥٧.

(١٤٦) الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٤٧-٢٥٣.

(١٤٧) العكبري - التبيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ص٤٠٣-٤٠٥.

(١٤٨) السلسيلي- شفاء العليل، تحقيق د. الشريف البركاتي، ج٢، ص٦٥٢.

(١٤٩) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، ص١٩١.

(١٥٠) الرجز لرؤبة، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، ص١٩١، والسلسيلي في شفاء العليل، ج٢، ص٦٥٢، وكذلك ألفية ابن معطي، ج٢، ص١٠١٣، وشرح ابن عقيل على الألفية، ج٣، ص١٠٤.

(١٥١) أبو علي الفارسي - الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ص١٤٣-١٤٤.

(١٥٢) ابن مالك- شرح التسهيل، المجلد٢، ص٤٤٦-٤٤٧.

(١٥٣) البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص٢١٩، الأنباري - الإنصاف، ج١، مسألة ١٤، ص١١٥، وابن مالك-شرح التسهيل، ج٢، ص٧٤٤، السلسيلي - شفاء العليل، ج٢، ص٦٥١.

(١٥٤) البيت للمتنخّل الهذلي، في ديوان الهذليين، ج٢، ص٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص٤٤٧، وخزانة الأدب للبغدادي، ج٥، ص١٠١.

(١٥٥) البقرة - آية ١٦١.

(١٥٦) ابن مالك - شرح الكافية الشافية، ج٢، ص١٠٢٢

(١٥٧) ابن معطي - الألفية، تأليف د. علي الشوملي، ج٢، ص١٠١٢-١٠١٣.

(١٥٨) السلسيلي - شفاء العليل، ج٢، ص ٦٥١-٦٥٢.

(١٥٩) ابن الحاجب - الكافية في النحو، المجلد٢، ص١٩٧.

(١٦٠) ابن هشام الأنصاري - أوضح المسالك - المجلد٣، ص٢١٤.

(١٦١) ابن عقيل - شرح الألفية، ج٣، ص١٠٤.

(١٦٢) خالد الأزهري - شرح التصريح على التوضيح، المجلد٢، دار الفكر، ص٦٥.

(١٦٣) ابن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص١٠٢٩.

(١٦٤) سيبويه- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، ص١٦٩-١٧٢.

(١٦٥) من شواهد سيبويه في الكتاب، ج١، ص١٧١، وابن يعيش في شرح المفصّل، ج٤، ص٩٧.

(١٦٦) من شواهد سيبويه الخمسين، الكتاب، ج١، ص١٧١، والمقتضب للمبرّد، ج٤، ص١٥١ والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ج٢، ص١٠٣٦.

(١٦٧) الواقعة - الآيات من ١٧-٢٢.

(١٦٨) النحّاس - إعراب القرآن، ج٤، ص٣٢٧، الكشاف للزمخشري، ج٤، ص٤٤٩.

(١٦٩) العنكبوت -آية ٣٣.

(١٧٠) الأنعام - آية ٩٦.

(١٧١) الخوارزمي - التخمير - تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ج٣، دار الغرب الإسلامي، ص١٠٠.

(١٧٢) ابن عصفور - شرح المقرّب، المنصوبات، القسم الأول، ص١٩٨-١٩٩.

(١٧٣) البيت من معلقة امرئ القيس في ديوانه ص١٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ج١، ص٣٧١، وشرح المقرّب لابن عصفور، المنصوبات، القسم١،، ص ١٩٩.

(١٧٤) ابن مالك - شرح التسهيل، المجلد١، ص٣٧٣.

(١٧٥) ابن الناظم- شرح الألفية، ص١٦٥-١٦٦.

(١٧٦) ابن هشام الأنصاري - أوضح المسالك، المجلد٣، ص٢٣١.

(١٧٧) ابن عقيل، شرح الألفية، المجلد٢، ج٣، ص١١٨-١١٩.

(١٧٨) ابن عصفور - شرح المقرّب، المنصوبات، القسم ١، ص٢٠١.

(١٧٩) المصدر السابق نفسه، ص٢٠٣-٢٠٤.

(١٨٠) المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(١٨١) سيبويه - الكتاب، طبعة دار صادر المصورة، ج١، ص٤٥٢.

(١٨٢) المنافقون - آية ١٠.

(١٨٣) قائله زهير، وقد تمّ توثيقه في التسلسل ٥٨.

(١٨٤) أبو علي الفارسي - التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض القوزي، ج٢، ص٢٠٨.

(١٨٥) الأعراف - آية ١٨٦.

(١٨٦) الفراء - معاني القرآن، ج١، ص٨٧-٨٨، وكذلك ج٣، ص١٦٠.

(١٨٧) أبو عبيدة التيمي- مجاز القرآن، ج٢، ص٢٥٩.

(١٨٨) ابن خالويه- إعراب القراءات السبع وعللها، ج٢، ص٣٦٩.

(١٨٩) البيت لأبي داوود الإيادي في ديوانه ص٣٥٠، وتأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص٥٦، وآمالي ابن الشجري، ج١، ص٤٢٨، ومعاني القرآن للفراء، ج١، ص٨٨.

(١٩٠) البقرة- آية ٢٧١.

(١٩١) الأعراف - آية ١٨٦.

(١٩٢) مكّي بن أبي طالب القيسي- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج٢، ص٣٢٢.

(١٩٣) أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط، ج٨، ص٢٧٠-٢٧١.

(١٩٤) المنتجب الهمذاني- الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق فؤاد مخيمر، ج٤، ص٤٧٤.

(١٩٥) السمين الحلبي- الدّر المصون، ج٦، دار الكتب العلمية بيروت، ص٣٢٣.

(١٩٦) ابن مالك- شرح الكافية الشافية، ج٣، ص١٥٤٣-١٥٤٤.

(١٩٧) المصدر السابق نفسه، ص ١٥٥١.

(١٩٨) المصدر السابق نفسه، ص ١٥٥١.

المصادر والمراجع

١. الأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت:٢١٠هـ)، معاني القرآن، تحقيق عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت.

٢. الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن أحمد الخزرجي (ولد سنة ٩٠٠ هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر.

٣. الأشموني، أبوالحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت:٩٠٠هـ) شرح الأشموني على الألفية، تحقيق حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤. الأعلم، أبو الحاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (ت:٤٧٦هـ)

أ- تحصيل عين الذهب - تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

ب- النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق د.يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت:٥٧٧هـ)

أ- أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت.

ب- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت.

ج- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد منشورات، دار الهجرة إيران.

٦. ابن أبي الربيع، عبدا لله بن أحمد بن عبيد الله القرشي (ت: ٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧. ابن برهان العكبري، أبوالقاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت:٤٥٦هـ)، شرح اللمع، تحقيق د.فائز فارس، السلسلة التراثية، ط١، ١٩٨٤م، الكويت.

٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.

٩. ابن الحاجب، أبوعمرو جمال الدين عثمان بن عمر (ت:٦٤٦هـ)

أ- الكافية في النحو، شرح الرضي الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.

ب- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

١٠. ابن خالويه، أبوعبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني (ت:٣٧٠هـ)

أ- إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ب- الحجة في القراءات السبع، تحقيق د.عبد العال مكرم، دار الشروق، بيروت.

١١. ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت:٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢. ابن الشجري - هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت: ٥٤٢هـ)، امالي ابن الشجري - تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٣. ابن عصفور - ابو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الاشبيلي (د: ٦٦٩هـ)

أ- شرح جمل الزجاجي - تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت.
ب- شرح المقرب - تأليف الدكتور علي محمد فاخر، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٩٩٤ م
١٤- ابن عقيل - بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (ت: ٦٧٢هـ)، شرح ابن عقيل على الالفية، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة.
١٥ - ابن قتيبة - عبدالله بن مسلم بن قتيبة بن مسلم المروزي (ت: ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت.
١٦- ابن مالك- جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيّاني الاندلسي (ت: ٦٧٢هـ).
أ- ألفية ابن مالك في النحو و الصرف - جمع موسى بن محمد الداغستاني، المطبعة النموذجية، الحلمية الجديدة.
ب- شرح التسهيل - تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت.
ج- شرح الكافية الشافية - تحقيق عبد المنعم الهريدي - دار المؤمن للتراث، مكة المكرمة.
د- شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق محمد فواز عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧- ابن معطي - ابو الحسن زين الدين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي (ت: ٦٣٢هـ)، شرح ألفية ابن معطي - تأليف د .علي الشوملي،مكتبة الخرنجي، الرياض ط١، ١٩٨٥ م.
١٨ - ابن منظور - محمد بن مكرم بن علي بن احمد الانصاري (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب - اشراف مكتبة تحقيق التراث، ط٣، ١٩٩٣ م، دار احياء التراث العربي، بيروت.
١٩- ابن الناظم ابو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، شرح ألفية ابن مالك - تحقيق د .عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت
٢٠- ابن هشام الانصاري - ابو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن حمد بن عبدالله (ت: ٧٦١هـ)
أ- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك - تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت
ب- مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت
٢١- ابن يعيش ابو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن ابي السرايا (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل - تحقيق احمد السيد احمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة
٢٢- ابو حيان الاندلسي - محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)
أ- ارتشاف الضرب، تحقيق د .رجب عثمان، مكتبة الخانجي القاهرة
ب- البحر المحيط - تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود، و علي المعوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣- ابو عبيدة التيمي - معمر بن المثني التيمي (ت: ٢١٠هـ)، مجاز القران - تحقيق محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة
٢٤ - ابو علي الفارسي - الحسن بن احمد بن عبد الغفار بن محمد بن سلمان الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)
أ- الايضاح - تحقيق د .كاظم بحر المرجان، ط٢، ١٩٩٦م عالم الكتب بيروت
ب- التعليقة على كتاب سيبويه - تحقيق د .عوض القوزي، ط١، ١٩٩٠م مطبعة الامانة، القاهرة.

٢٥- البطليوسي - عبدالله بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي - تحقيق د .حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض.

٢٦- البغدادي - عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج احمد البغدادي؛ (ت: ١٠٩٣هـ)، خزانة الادب - تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م

٢٧- الجامي - نور الدين عبد الرحمن بن احمد بن محمد الجامي (ت: ٨٩٨هـ)، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب - تحقيق د . اسامة الرفاعي، وزارة الاوقاف العراقية بغداد

٢٨ - جرير- أبو حزرة جرير بن عطية بن حذيفة (ت:١١٢هـ)، النقائض- تأليف أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، دار صادر، بيروت.

٢٩-الحيدرة اليمني - علي بن سليمان بن اسعد الحارثي اليمني (ت: ٥٩٩هـ)، كشف المشكل في النحو - تحقيق د .هادي مطر، ط١، ١٩٨٤م، مطبعة الارشاد بغداد

٣٠- الخوارزمي - القاسم بن الحسين بن محمد مجد الدين الطرائفي (ت: ٦١٧هـ)، شرح المفصل في صنعة الاعراب (التخمير) تحقيق د .عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت

٣١ - الرضي الاستراباذي - رضي الدين بن محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٨هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس بنغازي

٣٢- الزجاجي - ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ)، الجمل في النحو - تحقيق د .علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت

٣٣- الزمخشري - ابو القاسم جار الله محمود بن عمر بن احمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)

أ- المفصل في علم العربية - تحقيق د . محمد السعيدي، دار احياء العلوم، بيروت

ب- الكشاف - تحقيق مصطفى حسين احمد، دار الكتاب العر بي، ط٣،١٩٨٧م بيروت

٣٤- زهير - زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني (ت:١٣ قبل الهجرة)

٣٥- السلسيلي ابو عبدالله شمس الدين محمد بن عيسى السلسيلي (ت: ٧٧٠هـ)

شفاء العليل في ايضاح التسهيل - تحقيق د . الشريف البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة

٣٦- السمين الحلبي - ابو العباس شهاب الدين بن يوسف بن محمد بن ابراهيم (ت: ٧٥٦هـ)، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون - تحقيق الشيخ علي محمد معوض ومجموعة، دار الكتب العلمية، بيروت

٣٧- سيبويه - ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب - تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت

٣٨- السيوطي - عبد الرحمن بن الكمال ابي بكر بن محمد (ت: ٩١١هـ)

أ- همع الهوامع - تحقيق د . عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت

ب- شرح شواهد المغني - لجنة التراث العربي، دار مكتبة الحياة، بيروت

٣٩- الشنقيطي - احمد بن الامين الشنقيطي (ت: ١٣٣٤هـ)، الدّرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق د .عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت

٤٠- طرفة بن العبد - (ت : ٥٦٩م)، ديوان طرفة بن العبد، تأليف د .علي إبراهيم أبو زيد، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، بيروت.

٤١- العكبري - ابو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ)
أ- التبيان في اعراب القران، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت
ب- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
٤٢- د.عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل- دار الفكر للنشر والتوزيع- عمان - الأردن
٤٣- الفرّاء - أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت: ٢٠٧ هـ)، معاني القرآن - تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، دار السرور، بيروت.
٤٤- الفراهيدي - الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥ هـ)، الجمل في النحو - تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٥- الفرزدق- أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة (ت: ١١٤هـ)، ديوان الفرزدق، تحقيق الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت
٤٦- القيسي - مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧ هـ)
أ- مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين السّواس، دار المأمون للتراث، دمشق.
ب- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها - تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٧- لبيد بن ربيعة - أبوعقيل لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري (ت:٦٤هـ)، شعر لبيد بن ربيعة- د. زكريا عبد الرحمن صيام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
٤٨- المبرّد - أبو العباس محمد بن اليزيد المبرّد (ت: ٢٨٥ هـ)، المقتضب - تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٤٩- امرؤ القيس - جندح بن حجر الكندي الملقب بالملك الضّليل ذي القروح، ديوان امرئ القيس، تأليف حسن السندوبي، المكتبة الثقافية، بيروت.
٥٠- المنتجب الهمذاني- حسين بن أبي العز الهمذاني (ت:٦٤٣هـ)، الفريد في إعراب القرآن المجيد- تحقيق د. محمد حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة
٥١- النابغة الذبياني - أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب (ت:١٨ق-هـ) (٦٢٢م)، ديوان النابغة الذبيا ني- شرح الدكتور حنا نصر، دار الكتاب العربي، بيروت
٥٢- النحّاس - أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت: ٣٣٨ هـ)، إعراب القرآن - تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت.